التعليقات الجلية على

المنظومة البيقونية

أبو عبدالله العياشي بن أعراب رحماني





التعليقات الجلية على
المنظومة البيقونية

At-Ta'līqāt al-Jaliyyah 'alā
al-Manzhūmati al-Baiqūniyyah

تأليف:

أبي عبدالله العياشي بن أعراب رحماني

إمام وخطيب مسجد بلال بن رباح ، وأستاذ التعليم الثانوي ،
دولة الجزائر

قال رسول الله ﷺ:

"ومن صنَع إليكم معروفًا فكافِئوه ، فإنْ لم تَجِدوا ما تكافِئونَه فادْعُوا له حتى تَرَوا أنَّكم قد كافَأْتُموه." (أخرجه أبو داود)

عملا بهذا الحديث فيرجى من كل طالب العلم ومن يستفيد من هذا الكتاب أن يدعو الله تعالى كل خير وبركة لمؤلفه أبي عبد الله العياشي

At-Ta'liiqaat al-Jaliyyah 'ala
al-Manzhuumati al-Baiquniyyah
Oleh: Abu Abdullah al-'Iyaasyi

Cetakan I, Juli. 2023
(Untuk Kalangan Sendiri)

Desain Cover
www.alukah.net

Tata Letak
HT. SUPRIADI

Penerbit:
PAQUSATTA PUBLISHING

محتويات الكتاب

- المقدمة 5
- مقدمات في علم الحديث 6
- الرواية والتدوين 10
- علم الرجال والعلل 10
- مصطلح الحديث وقواعده 11
- التعريف بالبيقوني 12

متن المنظومة البيقونية 13
التعليقات الجلية على المنظومة البيقونية 16
أبدأ بالحمدِ 16
أقّسَامُ الحَدِيثِ: 17
الحديث الصحِيحُ 17
الحديث الحسَنُ 19
الحديث الضعيفُ 21
أقسام الحديث الضعيف: 21
الحديث المرفوع والحديث المقطوع 24
الحديث المسند 26
الحديث المُتصِلّ (الموصول) 28
الحديث المسلسل 29
الحديث المتواتر وحديث الآحاد 34
الحديث العزيز والحديث المشهور 34

الحديث المعنن والحديث المبهم 38
الحديث ذو الإسناد العالي والإسناد النازل 41
الحديث المَوْقُوفُ وحدُّ الصحابي 42
الحديث المرسل والحديث الغريب 43
الحديث المنقطع 45
الحديث المعلق والحديث المدلّس 46
الحديث الشاذ والحديث المقلوب 48
الفرد المقيد 40
الحديث المعلّل أو المعلول 52
حديث مضطرب 52
الاختلاف متنا أو سندا 53
الحديث المدرج 54
الحديث المدبج 55
الحديث المتفق والحديث المفترق 57
المؤتلف والمختلف 59
الحديث المنكر 60
الحديث المتروك 62
الحديث الموضوع 62
تَمَّتْ بِخَيْرٍ خُتِمَتْ 63

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد:

فهذه تعليقات جلية على منظومة الإمام البيقونى رحمه الله فى مصطلح الحديث ، ومعنى التعليقات: شرح أبيات الناظم إجمالًا ، وذلك ببيان مقصوده منها ، دون ذكر التفاصيل والأمثلة إلا نادرًا ؛ لأن كل ذلك تُغنى عنه شروح العلماء لهذه المنظومة ، فضلًا عن كتب مصطلح الحديث المختلفة.

ومنهجى فى هذا الشرح المختصر الاقتصارُ على مقصود الناظم ، وذلك بحلّ ألفاظه ، مع التنبيه على المسائل المهمة التي لم يُشِرْ إليها ، مع التوسع في بعضها.

وقد استعنت فى عملية الشرح ببعض شروح أهل العلم لها ، وكذلك بكتب مصطلح الحديث. وهذه المنظومة سبق لى أنْ شرحتُها أكثر من مرة فى مجالس متعددة لكثير من طلبة العلم المنتمين إلى جامعة الأمير عبدالقادر - قسنطينة - لما كنا هناك وأجزتهم فيها.

وقد أجازنى فيها شيخى إدير بن على الجزائري ، المجاز فيها من شيخه فؤاد بن أحمد بن على بن فوضيل ، المجاز فيها من شيخيهما محمد نجاة يغمور ، المجاز من الشيخ محمد لطفى الفيومى ، والذي أجازه فى الحديث الشريف ومصطلحاته رئيس المعهد الآجوري ورئيس رابطة العلماء في زمانه الشيخ أبو الخير الميداني عام 1935 م.

أبو عبدالله العياشى بن أعراب رحمانى.

الجزائر: الخميس 07 ربيع الثاني 1430 هـ.

مقدمات في علم الحديث

- **تعريف علم الحديث:** يمكن تعريف علم الحديث باعتبارين: باعتبار المركَّب الإضافي ، وباعتباره لقبًا أو علمًا.

1. **باعتبار المركب الإضافي:** أي إنه مركب من لفظ: (عِلم)، ولفظ: (الحديث).

- **العلم:** ذكر الشيخ ابن عثيمين - رحمه الله - في رسالته "الأصول من علم الأصول" أن العلم هو: "إدراك الشيء على ما هو عليه إدراكًا جازمًا ؛ كإدراك أن الكل أكبر من الجزء ، وأن النية شرط في العبادة"[1].

- **الحديث: لغة:** هو الجديد من الأشياء ، وهو ضد القديم ، وجمعه أحاديث. **اصطلاحًا:** هو ما ورَدَ عن النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير أو صفة ، سواء كانت صفة خَلقية أو خُلقية.

2. **باعتباره لقبًا أو علمًا:** عرَّف العلماء هذا العِلم بتعاريف عدة ، نذكر منها:

** **تعريف عز الدين بن جماعة:** حيث عرَّفه بأنه "علم بقوانين يُعرَف بها أحوال السند والمتن"[2].

---

[1] الأصول من علم الأصول، دار ابن الجوزي، 1426هـ، ص 11.

[2] تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبدالوهاب عبداللطيف، ط 2، 1385هـ - 1966م، دار الكتب الحديثة - القاهرة، ج1ص 41.

** **تعريف ابن حجر العسقلاني (رحمه الله):** حيث قال عنه: إن "أولى التعاريف له أن يقال: معرفة القواعد المعرفة بحال الراوي والمرويِّ"[3].

** **تعريف ابن الأكفاني (رحمه الله):** حيث قال في تعريف علم الحديث الخاص بالرواية: إنه "علم يشتمل على أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله ، وروايتها وضبطها ، وتحديد ألفاظها".

وأما علم الحديث الخاص بالدراية فهو: "علم يُعرَف منه حقيقة الرواية ، وشروطها ، وأنواعها ، وأحكامها ، وحال الرواة ، وشروطهم ، وأصناف المرويات ، وما يتعلق بها".

من خلال هذه التعاريف المذكورة يمكن أن نستنتج منها أن علم الحديث يشمل موضوعين رئيسيين ، وهما: "**علم الحديث رواية، وعلم الحديث دراية**".

- **فأما علم الحديث رواية:** فهو علم يقوم على نقل ما أُضيفَ إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير ، أو صفة خَلقية أو خُلقية ، نقلًا دقيَقا محرَّرًا ، بحيث يتناول ضبط كل حديث ونقله.

---

3 النكت على كتاب ابن الصلاح، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط 1، 1404ه - 1984م، ج1ص 225.

- **أما علم الحديث دراية:** فقد أوضحه ابن الأكفاني في تعريفه له ، ولا بأس بشرح هذا التعريف:

* **قوله: "علم يُعرَف منه حقيقة الرواية":** إذ حقيقة الرواية هي نقلُ السُّنة ونحوها ، وإسناد ذلك إلى من عُزِيَ إليه بتحديث أو إخبار وغير ذلك.

* **قوله: "وشروطها":** يقصد بذلك تحمُّل راويها لما يرويه بنوعٍ من أنواع التحمُّل مِن سماعٍ ، أو عَرْضٍ ، أو إجازة ، أو نحوها.

* **قوله: "وأنواعها":** يقصد بها من ناحية الاتصال والانقطاع ونحوهما.

* **قوله: "وشروطهم":** أي في التحمُّل والأداء.

* **قوله: "وأصناف المرويات":** ويقصد به المصنَّفات من المسانيد والمعاجم والأجزاء.

* **قوله: "وما يتعلق بها":** كمعرفة اصطلاح أهلها.

وقد أطلَقَ علماء الحديث على علم الحديث درايةً اسمَ: **علوم الحديث** ، واسم: **مصطلح الحديث** ، واسم: **أصول الحديث**...

وكلها أسماءٌ لمسمًّى واحد ، وتناولوا تحت تلك الأسماء أقسام الحديث الصحيح ، والحسن ، والضعيف ، وطرُق التحمُّل والأداء ، والجرح والتعديل ، وغير ذلك.

وكل هذه الأسماء لها علاقة بالقواعد والمسائل التي يُعرَف بها حال الراوي والمرويِّ ، من حيث القبول والرد.

- **غاية علم الحديث:** معرفة الصحيح من غيره.
- **موضوع علم الحديث:** السند المتن.

1. **السند أو الإسناد:** وهو سلسلة الرواة الموصِّلة إلى السند.
2. **المتن:** وهو من انتهى إليه السند من كلام.

- **الفرق بين الحديث والأثر والخبر والحديث القدسي:**

1. **الحديث:** يختص بما أضيفَ للرسول صلى الله عليه وسلم.
2. **الأثر:** يختص بما أضيف إلى من دون الرسول صلى الله عليه وسلم من الصحابة والتابعين أو مَن بعدهم ، وقد يطلَق الأثر على ما أضيف للرسول صلى الله عليه وسلم بالتقييد.
3. **الخبر:** وهو بمعنى الحديث ، فيعرف بتعريفه ، وقيل: إن الخبر ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وإلى غيره ، فيكون أعمَّ من الحديث وأشمل ، فهو يعم الحديثَ والأثر.
4. **الحديث القدسي:** ما رواه النبي صلى الله عليه وسلم عن ربِّه تعالى ، ويسمى أيضًا **الحديث الرباني ، والحديث الإلهي.**

- **نشأة علم أصول الحديث: مرَّتْ علوم الحديث بعدة مراحل، ولم تكتمل مباحثها إلا بعد فترات زمنية.**

الرواية والتدوين

تُعَدُّ **الرواية** أول علوم الحديث وجودًا ؛ فقد كانت منتشرة منذ عهد الصحابة رضي الله عنهم ؛ فقد كانوا يتناقلون أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم فيما بينهم.

وأما **التدوين** ، فقد كان محل خلاف في الصدر الأول ، لكن سرعان ما زال هذا الخلاف ، ليُجمع المسلمون بعدها على تجويزه وإباحته ، كما ذكر ذلك الحافظ ابن الصلاح رحمه الله[4].

وقد دل على الجواز أحاديث كثيرة ، أصرحها:

ما رواه عمرو بن شُعيب عن أبيه عن جده عبدالله بن عمرو بن العاص ، قال: قلتُ: يا رسول الله، إني أسمع منك أشياءَ، أفَأَكتُبها ؟ قال: ((نعم))، قلتُ: في الغضب والرضا ؟! قال: ((نعم؛ فإني لا أقول فيهما إلا حَقًّا))[5].

وقد كان بعض الصحابة يكتبون أحاديثه صلى الله عليه وسلم ، وكذا مَن بعدهم ، حتى ظهرت مرحلة التصنيف والتأليف في عهد الخليفة عمر بن عبدالعزيز.

---

4 **علوم الحديث ـ مقدمة ابن الصلاح -:** أبو عمرو عثمان بن عبدالرحمن الشهرزوري، مكتبة الفارابي، ط1، د.ت، 1984 م، ص103.

5 رواه الإمام أحمد في **مسنده**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط 2، 1420هـ، 1999م، ج 11 ص 593، برقم: 7020.

علم الرجال والعلل

ظهر علم نقد الأحاديث ورُواته تزامنًا مع كتابة الحديث وروايته ، وذلك منذ عهد الصحابة رضي الله عنهم وكبار التابعين ومن بعدهم ، فتكلَّموا في الرجال والمرويات والأسانيد ، ويُعَدُّ الإمام علي بن المديني - رحمه الله - أولَ من صنَّف في علم العلل ، كما ذُكرت له تصانيف في أحوال الرجال ، ثم توالت بعده المؤلَّفات والكتب في هذا الباب ، جامعةً أقوالَ من تقدَّم في نقدهم للرجال والمرويات.

مصطلح الحديث وقواعده

استعمَل الحفاظ والنقاد ألفاظًا واصطلاحاتٍ وقواعد في عملية نقدهم للرواة والمرويات ، احتاج من بعدهم إلى فهمها ومعرفة مقصــودهم بها ، فقاموا بعملية جمع واستقصاء واستقراء لهذه الألفاظ والاصطلاحات والقواعد.

ويعد **الإمام الشافعيُّ (ت 204 هـ)** أول من أشار إلى بعض مصطلحات هذا الفن وذلك في كتابه **الرسالة**، كما نجد كذلك **الإمام مسلمًا** (ت 265 هـ) له إشارات كثيرة في **مقدمة صحيحه.**

وأول كتاب مفرد جامعٍ للأمور السابقة الذكر هو كتاب: **"معرفة علوم الحديث" للإمام الحاكم النيسابوري (ت 405 هـ)** ، وبعده كتاب: **"الكفاية في علوم الرواية" للخطيب البغدادي (ت 463 هـ)**، ثم جاء بعدهم **ابن الصلاح** (ت 643 هـ) في كتابه **"معرفة أنواع علوم الحديث"** ، والمشهور باسم

المقدمة، كذلك **ابن كثير** (ت 774 هـ) في كتابه "**اختصار علوم الحديث**"، وكذلك **الإمام الذهبي** (ت 748 هـ) في رسالته "**الموقظة**"، لتتوالى بعدها المصنفات والمؤلفات في هذا الفن ، ومنهم من نظم ذلك في أبيات شعرية **كالإمام العراقي** (ت 806 هـ) في ألفيته الموسومة **بالتبصرة والتذكرة في علوم الحديث** ، وكذلك **الإمام السيوطي** في **ألفيته** (ت 911 هـ)، والبيقوني في **منظومته** ، وغيرهم كثير.

التعريف بالبيقوني[6]

هو طه[7] أو عمر[8] بن محمد بن فتوح البيقوني الشــافعي الدمشــقي ، محدِّث ، أصــولي ، كان حيًّا قبل عام 1080هـ / 1669م ، له كتاب فتح المغيث في علم الحديث ، وهو مخطوط في مكتبة طوبقيو بتركيا.

---

[6] ينظر في ترجمته:
- معجم المؤلفين: عمر بن رضــا بن محمد راغب بن عبدالغني كحالة الدمشــقي (المتوفى: 1408هـــ)، مكتبة المثنى- بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت، د.ط، د.ت، ج5ص44.
- الأعلام: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشــقي (المتوفى: 1396هـ)، دار العلم للملايين، ط15، أيار / مايو 2002 م، ج5ص 64.

[7] جزم عمر كحالة في كتابه معجم المؤلفين بأن اسمه طه، ينظر ج5ص 44.

[8] ذكر خير الدين الزركلي في كتابه الأعلام أن اسمه عمر أو طه، ينظر ج5 ص 64.

متن المنظومة البيقونية [9]

أبدأُ بالحمدِ مُصَليًا عَلَى	1	مُحَمدٍ خَيْرِ نبيّ أُرسِلَا
وذِي مِنَ اقْسَامِ الحَدِيثِ عِدَّهْ	2	وَكُل واحد أتى وحدَّهْ
أولُها الصحِيحُ وَهْوَ مَا اتصَلْ	3	إسْنَادُهُ وَلَمْ يَشُذَّ أَوْ يُعَلّْ
يَرْوِيهِ عَدْلٌ ضَابِطٌ عَنْ مِثْلِهِ	4	مُعْتَمَدٌ فِي ضَبْطِهِ وَنَقْلِهِ
والحسَنُ المعروفُ طُرْقًا وَغَدَتْ	5	رِجَالُهُ لا كالصحيحِ اشْتَهَرَتْ
وكُل مَا عَنْ رُتْبَةِ الحسنِ قصُرْ	6	فهْو الضعيفُ وَهْوَ أَقْسَامًا كثُرْ
وَمَا أُضيفَ لِلنَّبِي المَرْفُوعُ	7	وَمَا لِتَابِعٍ هو المقطوعُ
والمُسنَدُ المُتصِلُ الإسنادِ مِنْ	8	رَاوِيهِ حَتى المُصْطَفَى وَلَمْ يَبِنْ
وَمَا بِسَمْعِ كُل رَاوٍ يَتصِلْ	9	إسْنَادُهُ لِلْمُصْطَفَى فَالمُتصِلْ
مُسَلْسَلٌ قُلْ مَا عَلَى وَصْفٍ أَتَى	10	مِثْلُ أَمَا وَاللهِ أَنْبَانِي الفَتَى

[9] **المنظومة البيقونية:** عمر (أو طه) بن محمد بن فتوح البيقوني الدمشقي الشافعي، دار المغني للنشر والتوزيع، ط 1، 1420هـ - 1999م.

كذَاكَ قَدْ حَدَّثَنِيهِ قَائِمَا	11	أَوْ بَعْدَ أَنْ حَدَّثَنِي تَبَسَّمَا
عَزِيزُ مَرْوِي اثْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثَهْ	12	مَشْهُورُ مَرْوِي فوْقَ مَا ثَلاثَهْ
معَنْعَنٌ كَعَن سَعِيدٍ عَنْ كَرَمْ	13	وَمُبْهَمٌ مَا فِيهِ رَاوٍ لَمْ يُسَمّْ
وَكُل مَا قَلَّتْ رِجَالُهُ عَلَا	14	وَضِدُّهُ ذاك الذي قد نَزَلَا
ومَا أضَفْتَهُ إِلَى الأَصْحَابِ مِنْ	15	قَوْلٍ وفعلٍ فهْو مَوْقُوفٌ زُكِنْ
وَمُرْسَلٌ مِنْهُ الصحَابِيُّ سَقَطْ	16	وَقُلْ غَرِيبٌ مَا رَوَى رَاوٍ فَقَطْ
وَكُل مَا لَمْ يَتصِلْ بحالِ	17	إسْنَادُهُ مُنْقَطِعُ الأوْصالِ
والمُعْضَلُ الساقِطُ مِنه اثنانِ	18	وما أتى مُدلَّسًا نَوعانِ
الأَولُ: الإسْقَاطُ لِلشَّيْخِ وَأَنْ	19	ينقُلَ عَمنْ فَوْقَهُ بِعَنْ وَأَنْ
والثانِ: لَا يُسْقِطُهُ لَكِنْ يَصِفْ	20	أَوْصَافَهُ بِمَا بِهِ لَا يَنعرفْ
وما يخالفْ ثِقَةٌ به المَلَا	21	فالشاذُ والمَقْلُوبُ قِسْمَانِ تَلا
إبْدَالُ رَاوٍ مَا بِرَاوٍ قِسْمُ	22	وَقَلْبُ إسْنَادٍ لمَتْنٍ قِسْمُ
والفَردُ مَا قَيدْتَهُ بِثِقةِ	23	أَوْ جَمْعٍ اوْ قَصْرٍ عَلَى روايةِ

مُعَلَّلٌ عِنْدَهُمُ قَدْ عُرِفَا	24	ومَا بعِلةٍ غُمُوضٌ أَوْ خَفَا
مُضْطَرِبٌ عِنْدَ أُهَيْلِ الفَنِّ	25	وذُو اخْتِلافِ سَنَدٍ أَوْ مَتْنِ
مِنْ بَعْض أَلْفَاظِ الروَاةِ اتصَلَتْ	26	والمُدْرَجَاتُ فِي الحديثِ مَا أَتَتْ
مُدبَّجٌ فَاعْرِفْهُ حَقًّا وانْتَخِهْ	27	ومَا رَوى كُل قَرِينٍ عَنْ أَخِهْ
وضِدُّهُ فِيمَا ذَكَرْنَا المُفْتَرِقْ	28	مُتفِقٌ لَفْظًا وَخَطًّا مُتفِقْ
وَضِدهُ مُخْتَلِفٌ فَاخْشَ الغَلَطْ	29	مُؤْتَلِفٌ مُتفِقُ الخَطِّ فَقَطْ
تَعْدِيلُهُ لَا يَحمِلُ التفَرُّدَا	30	وَالمُنْكَرُ الفَرْدُ بِهِ رَاوٍ غَدَا
وَأَجْمَعُوا لِضَعْفِهِ فَهْوَ كَرَدٌّ	31	مَتْرُوكُهُ مَا وَاحِدٌ بِهِ انْفَرَدْ
عَلَى النَّبِي فَذلِكَ الموْضوعُ	32	وَالكَذِبُ المُخْتَلَقُ المَصْنُوعُ
سَميْتُهَا مَنْظُومَةَ البَيْقُوني	33	وَقَدْ أَتَتْ كَالجَوْهَرِ المَكْنُونِ
أَقْسامُهَا تَمَّتْ بِخَيْرٍ خُتِمَتْ	34	فَوْقَ الثلاثينَ بأَرْبَعٍ أَتَتْ

التعليقات الجلية

على المنظومة البيقونية

- قال الناظم - رحمه الله -:

أبدأ بالحمدِ مُصَليًا عَلَى	**1**	**مُحَمدٍ خَيْرِ نبيِّ أَرسِلَا**

بدأ الناظم - رحمه الله - منظومته بحمد الله تعالى، حيث قال: "**أبدأُ بالحمدِ**"؛ أي: أبدأ منظومتي هذه بحمد الله تعالى، وبعد الحمد أصلِّي على محمد صلى الله عليه وسلم خير "**نبيٍّ أُرسلا**"؛ أي: إنه صلى الله عليه وسلم خير الأنبياء وأفضلهم تفضيلًا مطلقًا؛ لقوله صلى الله عليه وسلم: ((**أَنَا سَيدُ وَلَدِ آدَمَ يَوْمَ القِيَامَةِ، وَأَولُ مَنْ يَنْشَق عَنْهُ القَبْرُ، وَأَولُ شَافِعٍ وَأَولُ مُشَفَّعٍ**))[10].

وأما التفضيل المقيد، فقد ورد النهي عنه في عدة أحاديث، منها قوله **صلى الله عليه وسلم**: ((**لَا تُخَيرُونِي عَلَى مُوسَى**))[11]؛ لإشعاره بتنقيص المفضول.

---

[10] رواه الإمام مسلم في **صحيحه**، دار إحياء التراث العربي - بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، د.ط، د.ت، كتاب الفضائل، باب تفضيل نبينا صلى الله عليه وسلم على جميع الخلائق، ج4ص1782، برقم: 2278.

[11] رواه:

- البخاري في **صحيحه**، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ،كِتَاب الخُصُومَاتِ، بَاب مَا يُذْكَرُ فِي الإِشْخَاصِ وَالخُصُومَةِ بَيْنَ المُسْلِمِ وَاليَهُودِ ج6ص175، برقم: 2411.

- قال الناظم - رحمه الله -:

وذِي مِنَ اقْسَامِ الحَدِيثِ عِدَّهْ	2	وَكُل واحد أتى وحدَّهْ

أشار الناظم - رحمه الله - في هذا البيت إلى أن هناك أقسامًا عدة للحديث ، وأن كل واحد منها سيأتي في هذا النظم ، مع تعريف له.

- قال الناظم - رحمه الله -:

أولُها الصحِيحُ وَهْوَ مَا اتصَلْ	3	إسْنَادُهُ وَلَمْ يَشُذَّ أَوْ يُعَلّ
يَرْوِيهِ عَدْلٌ ضَابِطٌ عَنْ مِثْلِهِ	4	مُعْتَمَدٌ فِي ضَبْطِهِ وَنَقْلِهِ

ذكر الناظم - رحمه الله - في هذين البيتين **الحديث الصحيح لذاته** ؛ لأن الحديث الصحيح نوعان: **صحيح لذاته** ، **وصحيح لغيره** ، ثم ذكر شروط الصحة الخمسة ، وهي:

- اتصال الإسناد.
- ونفي الشذوذ والتعليل.
- نقل العدل الضابط عن مثله.

وأما قوله: "**مُعْتَمَدٌ فِي ضَبْطِهِ وَنَقْلِه**" ففيه إشارة منه إلى نوعي الضبط: ضبط الصدر ، وضبط الكتاب.

- ومسلم في **صحيحه**، كتاب الفضائل، باب من فضائل موسى صلى الله عليه وسلم ج4ص1843، برقم: 2373.

وقد عرَّف الحافظ أبو عمرو بن الصلاح - رحمه الله - الحديث الصحيح لذاته في كتابه علوم الحديث بتعريف موجز وشامل ، قال فيه: "فهو الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه ، ولا يكون شاذًّا ولا معللًا"[12].

** **المسند الذي يتصل إسناده:** معناه سماعُ كل راوٍ لذلك الحديث من الذي فوقه ، **والسند** هو: سلسلة الرواة الموصلة إلى المتن.

** **بنقل العدل:** فالنقل هو الرواية، **والعدالة** هي: الملَكة التي تحمل المرءَ على ملازمة التقوى والمروءة ، واجتنابِ الأعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة.

** **الضابط:** أي أن يحفظ الراوي الحديث من شيخه ويعيه منه ، بحيث إذا حدَّث به عنه حدَّث به على الوجه الذي سمعه منه.

والضبط نوعان: ضبط كتاب ، وضبط صدر.

- **فأما ضبط الكتاب:** فهو أن يصون كتابه الذي قيد فيه ما سمع وصححه ، إلى أن يؤدي منه.
- **وأما ضبط الصدر:** فهو أن يحفظ ما سمعه حفظًا دقيقًا بحيث يستحضره متى شاء على الوجه الذي سمعه به من شيخه.

** **عن العدل الضابط:** أي تشترط العدالة والضبط التام في كل الرواة من مبتدَأ السند إلى منتهاه.

---

[12] **علوم الحديث** - مقدمة ابن الصلاح -، ص 9.

** **إلى منتهاه:** فالمنتهى قد يكون النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد يكون غيره من الصحابة والتابعين.

** **ولا يكون شاذًّا:** الشاذ في **اللغة:** المنفرد، وفي **الاصطلاح:** ما يخالف فيه الراوي من هو أوثق وأرجح منه.

وسيأتي الكلام عنه في محله.

** **ولا معللًا:** أي لا يكون فيه علة خفية تقدح في صحته.

وسيأتي الكلام عن الحديث المعلل في أوانه.

وأما النوع الثاني من أنواع الحديث الصحيح ، فهو **الصحيح لغيره** ، وهو في أصله حديث حسن لذاته إذا تعدَّدت طرقه.

وقد عرَّف الحافظ ابن حجر العسقلاني - رحمه الله - الحديث الحسن لذاته بقوله: "هو الحديث الذي يتصل إسناده بنقل العدل ذي الضبط أو القاصر عنه إذا اعتضد عن مثله إلى منتهاه ، ولا يكون شاذًّا ولا معللًا"[13].

فالحديث الحسن لذاته إذا تعدَّدت طرقُه ارتقى إلى درجة الصحيح لغيره.

والخلاصة أن الحديث الحسن لذاته ليس صحيحًا لغيره ابتداء ، وإنما اقتبس صحته من حديث آخر.

- قال الناظم - رحمه الله -:

والحسَنُ المعروفُ طُرْقًا وَغَدَتْ	5	**رِجَالُهُ لا كالصحيحِ اشْتَهَرَتْ**

ذكر الناظم - رحمه الله - في هذا البيت **الحديث الحسن.**

---

[13] **النكت على كتاب ابن الصلاح**، ج1ص 71.

والحديث الحسن نوعان: **حديث حسن لذاته ، وحديث حسن لغيره ،** والناظم - رحمه الله - أشار في هذا البيت إلى **الحديث الحسن لذاته** ، وأنه " **المعروفُ طُرْقًا** "؛ أي: طرقه معروفة ، " **وَغَدَتْ... رِجَالُهُ** " بمعنى صارت رجاله " **لَا كالصحيحِ اشْتَهَرَتْ** "؛ أي هذا الاشتهار كان من جهة الضبط ، ورجال الحديث الحسن ضبطُهم أَخَفُّ من رجال الحديث الصحيح.

قد استدرَك على الناظم - رحمه الله - الشيخ عبدالستار أبو غدة - رحمه الله - فقال[14]:

والحسَنُ الخَفِيفُ ضَبْطًا إِذْ غَدَتْ = رِجَالُهُ لَا كالصحيحِ اشْتَهَرَتْ

فالحديث الحسن لذاته هو ما استوفى شروط الصحة إلا كمال الضبط فهو أخف.

وقد عرَّف الحافظ ابن حجر العسقلاني - رحمه الله - الحديث الحسن لذاته بقوله: "هو الحديث الذي يتصل إسناده بنقل العدل ذي الضبط أو القاصر عنه إذا اعتضد عن مثله إلى منتهاه ، ولا يكون شاذًّا ولا معللًا"[15].

---

14 استدراكات الشيخ عبدالستار أبو غدة - رحمه الله - اعتمدها كثير من شراح هذه المنظومة، ومنهم:
- علي بن حسن الحلبي الأثري في رسالته: التعليقات الأثرية على متن البيقونية.
- أبو الحارث محمد بن إبراهيم خراج السلفي الجزائري في رسالته شرح المنظومة البيقونية: تقديم يحيى بن علي الحجوري.
- محمد حاج عيسى الجزائري في رسالته إمتاع الأسماع بما نظم البيقوني من الأنواع، تقديم عبدالقادر الأرنؤوط. وغيرهم.

15 النكت على كتاب ابن الصلاح، ج1ص 71.

وأما الحديث الحسن لغيره ، فهو الحديث الضعيف إذا تعدَّدت طرقُه على وجه يجبُر بعضها بعضًا ، بحيث لا يكون فيها كذاب ولا متهم بالكذب.
وسيأتي الكلام عنه بعد هذا إن شاء الله تعالى.

- قال الناظم - رحمه الله -:

وكُل مَا عَنْ رُتْبَةِ الحسنِ قصرْ	**6**	**فهْو الضعيفُ وَهْوَ أَقْسَامًا كثُرْ**

ذكر الناظم - رحمه الله - في هذا البيت **الحديث الضعيف** الذي هو "**عَنْ رُتْبَةِ الحسنِ قصُر**" ؛ أي: انحطَّ عن رتبته ، وعن رتبة الحديث الصحيح من باب أولى. وهو أقسام كثيرة. وعلى هذا **فالحديث الضعيف** هو: "ما لم يجمع صفاتِ القَبول بفقدِ شرط من شروطه".
** **ما لم يجمع صفات القبول:** أي هو الحديث الذي لم تتوفر فيه شروط القبول مجتمعة ، وهي الشروط الخمسة التي سبق ذكرها في الحديث الصحيح.
** **بفقد شرط من شروطه:** أي من شروط القبول:

- فإذا فقد شرط اتصال الإسناد كان **مرسلًا**.
- وإذا فقد شرط العدالة كان متروكًا أو موضوعًا.
- وإذا فقد شرط الضبط كان ضعيفًا أو متروكًا أو ضعيفًا بحسب قلة ضبط الراوي.
- وإذا فقد شرط انتفاء الشذوذ كان **معللًا**.
- وإذا فقد شرط انتفاء العلة كان **شاذًّا** أو **منكرًا**.

وللحديث الضعيف أقسام كثيرة ، كما ذكر الناظم - رحمه الله - نذكرها إجمالًا.

وسيأتي الحديث عنها كما نظمها الناظم.

ويمكن إرجاعها إلى أحد سببين رئيسيين ، وهما:

1. **الأحاديث الضعيفة لعدم اتصال سندها، وهي:**
   1) المرسَل (هو الحديث الذي سقط من سنده الصحابي مثاله قول: سعيد بن المسيب وأمثاله من التابعين ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بحذف الصحابي الذي روى عنه)
   2) المنقطع (هو ما سقط من إسناده راو واحد قبل الصحابي في موضع واحد أو مواضع متعددة بحيث لا يزيد الساقط في كل منها على واحد وألا يكون الساقط في أول السند)
   3) المعضل (هو ما سقط من إسناده اثنان فأكثر بشرط التوالى. من ذلك قول مالك وغيره من تابعي التابعين قال رسول الله وكقول الشافعي وغيره من أتباع الأتباع قال أبو بكر أو عمر ويسمى منقطعا)
   4) المدلَّس (هو إخفاء عَيْبٍ في الإسناد وتَحسين لظاهره)
   5) المعلَّل (سَبَبٌ غَامِضٌ خَفِيٌّ قَادِحٌ فِي الْحَدِيثِ ، مَعَ أَنَّ الظَّاهِرَ السَّلَامَةُ مِنْهُ)
   6) المعلق (هو ما حُذِف مِنْ مبدأ إسناده راوٍ فأكثر على التوالي ، سواء كان الحذف لجميع السند ثم يقول: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كذا ، أو فعل كذا ، وسواء حذف كل الإسناد إلاَّ الصحابي أم إلاَّ الصحابي والتابعي)
2. **أحاديث ضعيفة بسبب لا صلة له بانقطاع السند:** ويندرج تحت هذا القسم ستة أنواع ، وهي:

1) المضعف (وهو ما لم يجمع على ضعفه ؛ أي فيه تضعيف لبعض أهل الحديث في سنده ومتنه ، وفيه تقوية من آخرين ، وهو من أعلى مراتب الضعيف ، وقد كان للإمام ابن الجوزي السبق في إفراد هذا النوع).
2) المضطرب (هو الذي تختلف الرواية فيه ، فيرويه بعضهم على وجه ، وبعضهم على وجه آخر مخالف له)
3) المقلوب (هو الحديث الذي وقع في متنه أو في سنده تغيير بإبدال لفظ بآخر ، أو بتقديم وتأخير ونحو ذلك. كأن يكون الحديث مشهورا عن سالم بن عبد الله فيجعل عن نافع. ومثال القلب في المتن حديث أبي هريرة «حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه» فقلبه الراوي إلى «حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله»)
4) الشاذ (هو الحديث الذي يرويه الثقة ويخالف فيه الرواة الثقات ، قال الشافعي: هو أن يروي الثقة حديثا يخالف ما روى الناس وليس من ذلك أن يروي ما لم يرو غيره)
5) المنكر (هو ما رواه الضعيف مخالفا للثقة)
6) المتروك أو المطروح (جعل الإمام الذهبي - رحمه الله - في الموقظة في مصطلح الحديث المطروح نوعًا مستقلًّا ، وقال عنه هو: "ما انحط عن رتبة الضعيف"[16].

---

[16] دار البيان الحديثة، ط1، د.ت، ص12.

وأما الشيخ طاهر الجزائري - رحمه الله - فقد رأى أن **المطروح** هو المتروك ، وأن المتروك مما له اسمان ؛ أي: اسمه المتروك أو المطروح[17].

ووافقه على ذلك الدكتور محمد عجاج الخطيب في كتابه **الوجيز في علوم الحديث ونصوصه** ، فقال: "نحن نوافقه على هذا ؛ فليس بين المتروك والمطروح أيُّ فرق يُذكر ، لا في اللغة ، ولا في الاصطلاح"[18].

- قال الناظم - رحمه الله -:

وَمَا أُضيفَ لِلنَّبِي المَرْفُوعُ	**7**	**وَمَا لِتَابِعٍ هو المقطوعُ**

ذكر الناظم - رحمه الله - في هذا البيت **الحديث المرفوع** ، **والحديث المقطوع**.

فالحديث المرفوع هو: ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، سواء أضافه صحابي ، أو تابعي ، أو من بعدهما ، من قول ، أو فعل ، أو تقرير ، أو صفة ؛ سواء كانت خَلقية ، أو خُلقية ، متصلًا كان أم منقطعًا.

ويسمى المرفوع مرفوعًا لارتفاعه ، بمعنى ارتفاع نسبته بإضافته للنبي صلى الله عليه وسلم.

---

17 ينظر: المنهج الحديث في علوم الحديث: محمد محمد السماحي، القاهرة، 1382هـ، ص 207.

18 المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، د.ط، 1989م، ص322، 323.

وأما الحديث المقطوع الذي ذكره الناظم - رحمه الله - في عجز هذا البيت بقوله: "**وَمَا لِتَابِعٍ هو المقطوع**"، فيقصد به ما رُوي عن التابعين موقوفًا عليهم ، سواء كان قولًا لهم أو فعلًا.

والناظم - رحمه الله - في هذا قد تبع الخطيب البغدادي[19] وابن الصلاح[20] - رحمهما الله - اللذين جعلا الحديث المقطوع موقوفًا على التابعي.

وأما الذي اختاره ابن حجر - رحمه الله - في النخبة[21] فهو أن الحديث المقطوع ما نسب إلى التابعي أو من بعده من قول أو فعل.

وهو المشهور عند المعتنين بعلوم الحديث.

قال أبو محمد المصري عصام بن مرعي في **خلاصة النظر في مصطلح أهل الأثر**[22]:

وإن تُضف لتابع مقطُوع * كذا أخي مَنْ بعده مَسْمُوع

وقوله هنا: مسموع: أي وارد معروف عند أهل الحديث.

والمراد بجملة: من بعده: أي من بعد التابعي ؛ من أتباع التابعين ، فمن بعدهم.

---

19 الكفاية في علم الرواية، تحقيق أبي عبدالله السورقي - إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، د.ط، د.ت، ص 21.

20 علوم الحديث - مقدمة ابن الصلاح - ص 28.

21 نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (مطبوع ضمن كتاب سبل السلام): أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، دار إحياء التراث العرب - بيروت، د.ط، د.ت، ص230

22 تقديم الشيخ محمد عمرو بن عبداللطيف، دار الأندلس الخضراء، ط2، د.ت، ص16.

وقد استعمل بعضهم **المقطوع** في **المنقطع** الذي لم يتصل سنده ، وذلك قبل استقرار هذا الاصطلاح ، ومن الذين فعلوا ذلك: الإمام الشافعي ، والطبراني ، وأبو بكر الحميدي ، والدارقطني رحمهم الله.

- قال الناظم - رحمه الله -:

والمُسنَدُ المُتصِلُ الإسنادِ مِنْ	**8**	**رَاوِيهِ حَتى المُصْطَفَى وَلَمْ يَبِنْ**

ذكر الناظم - رحمه الله - في هذا البيت الحديث المسند.

والحديث المسند هو المتصل الإسناد من راويه حتى المصطفى صلى الله عليه وسلم.

"وَلَمْ يَبِنْ" ؛ بمعنى أن الإسناد لم ينقطع.

وقد اختلف علماء الحديث في تعريف الحديث المسند:

- فذهب الإمام الحاكم - رحمه الله - إلى أنه ما اتصل إسناده إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم[23].

---

[23] نقل قوله غير واحد من علماء الحديث، ينظر:
- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح: زين الدين عبدالرحيم بن الحسين العراقي، دراسة وتحقيق: عبدالرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ط1، 1389ه - 1969م، ص 65.
- اختصار علوم الحديث: أبو الفداء ابن كثير الدمشقي، طبع معه الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لأحمد شاكر، دار الآثار، ط1، 1423هـ، 2002م، ص 45.

- وقال الخطيب البغدادي - رحمه الله -: هو ما اتصل إلى منتهاه[24].

علق أحمد شاكر - رحمه الله - في كتابه **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث** على قول الخطيب - رحمه الله - فقال: "وعلى تعريف الخطيب يدخل الموقوفُ على الصحابة إذا روي بسند في تعريف المسند ، وكذلك يدخل فيه ما روي عن التابعين بسند أيضًا"[25].

- وحكى ابن عبد البر - رحمه الله - أنه المرويُّ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، سواء كان متصلًا أو منقطعًا[26].

فهذه ثلاثة أقوال[27].

والحديث المسند على المعتمد هو: ما اتصل سنده من أوله إلى منتهاه ، وأكثر ما يستعمل فيما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم لكونه مرفوعًا متصلًا.

قال ابن حجر - رحمه الله -: "والذي يظهر لي بالاستقراء من كلام أئمة الحديث وتصرفهم أن المسند عندهم ما أضافه مَن سمع النبيَّ صلى الله عليه وسلم إليه بسند ظاهرُه الاتصال"[28].

وما ذكره الناظم - رحمه الله - في الحديث المسند موافق للمعتمد.

---

[24] المصدر نفسه: أبو الفداء ابن كثير الدمشقي، ص 45.

[25] ص 45.

[26] المصدر السابق: أبو الفداء ابن كثير الدمشقي ص45.

[27] حكاها الحافظ ابن كثير في اختصار علوم الحديث ص 45.

[28] النكت على كتاب ابن الصلاح، ج1ص 507.

وتجدر الإشارة إلى أن المسند قد يُستعمل ويراد به الكتاب الذي يجمع أحاديث كل صحابي على حدة ، صحيحًا كان أم ضعيفًا ؛ كمسند الإمام أحمد - رحمه الله - ، أو مسند أبي يعلى الموصلي - رحمه الله - وغيرها.

- قال الناظم - رحمه الله -:

وَمَا بِسَمْعِ كُل رَاوٍ يَتصِلْ	**9**	**إسْنَادُهُ لِلْمُصْطَفَى فَالمُتصِلْ**

ذكر الناظم - رحمه الله - في هذا البيت الحديث المتصل ، وقال عنه: إنه كل حديث يسمعه كل راوٍ من رواته ممن فوقه ، ويتصل إسناده للمصطفى صلى الله عليه وسلم.

وهو بهذا قد قيَّد الحديث المتصل بالمصطفى صلى الله عليه وسلم ، بمعنى اشترط فيه الرفع ، وعدم انقطاع الإسناد.

وقد استدرك على الناظم - رحمه الله - الشيخ عبدالستار أبو غدة - رحمه الله - فقال:

وَمَا بِسَمْعِ كُل رَاوٍ يَتصِلْ * إسْنَادُهُ لِلْمُنْتَهَى فَالمُتصِلْ

وقول الشيخ عبدالستار أبو غدة - رحمه الله -: **"لِلْمُنْتَهَى"** بمعنى منتهى الإسناد ، سواء كان مرفوعًا ، أو موقوفًا ، أو مقطوعًا ، إلا أن مطلقه لا يطلق إلا على المرفوع والموقوف دون المقطوع.

ويسمى كذلك **بالحديث الموصول**.

وهو ما اتصل سنده إلى غايته ، سواء كان مرفوعًا إلى الرسول صلى الله عليه وسلم أم موقوفًا ، ولا يطلق على ما دون ذلك إلا مع التقييد ، فيقال: هذا

متصل إلى سعيد بن المسيب ، أو إلى الزهر ؛ وذلك أن الموقوف على التابعي يسمى مقطوعًا.

قال العراقي- رحمه الله - في ألفيته[29]:

وَإنْ تَصِلْ بِسَنَدٍ مَنْقُولَا * فَسَمِّهِ مُتصِلًا مَوْصُولَا
سَوَاءٌ المَوْقُوفُ وَالمَرْفُوعُ * وَلَمْ يَرَوْا أنْ يَدْخُلَ المَقْطُوعُ

- قال الناظم - رحمه الله -:

مُسَلْسَلٌ قُلْ مَا عَلَى وَصْفٍ أَتَى	**10**	**مِثْلُ أَمَا وَاللهِ أَنْبَانِي الفَتَى**
كذَاكَ قَدْ حَدَّثَنِيهِ قَائمَا	**11**	**أَوْ بَعْدَ أَنْ حَدَّثَنِي تَبَسَّمَا**

ذكر الناظم - رحمه الله - في هذين البيتين: **الحديث المسلسل** ، حيث قال عنه: "**مسَلْسَلٌ قُلْ مَا عَلَى وَصْفٍ أَتَى**" ؛ أي: إن الرواة في الحديث المسلسل يتتابعون على حالة ، أو صفة واحدة ، ثم ذكر مثالين له:

- فقوله: "**مِثْلُ أَمَا وَاللهِ أَنْبانِي الفَتَى**": فهذا مثال لقِسم من النوع الأول للمسلسل.

وهو المسلسل الذي اتفقت رجاله على **وصف التحمُّل**.

ومعنى المثال الذي ذكره الناظم - رحمه الله - لهذا القِسم أن يقول كل راوٍ عند نقله للحديث: والله أنبأني فلان.

---

29 ألفية الحديث: الحافظ أبو الفضل زين الدين العراقي، دار الآثار، القاهرة، ط1، 1423هـ، 2002م، ص 19.

وهناك صيغ أخرى لهذا القِسم: كسمعت فلان ، أو حدثنا فلان ، أو أخبرنا فلان. ونحو ذلك.

أما الأقسام الأخرى للنوع الأول للمسلسل بالإضافة إلى المسلسل الذي اتفقت رجاله على وصف التحمل ، فهناك:

- **ما يتعلق بزمن الرواية**، كالمسلسل بالتحمل في يوم العيد ، أو بقص الأظفار في يوم الخميس[30].
- **وأما المسلسل المتعلق بمكان الرواية** ، كالمسلسل بإجابة الدعاء في الملتزم[31].

وأما البيت الثاني ، فقد ذكر فيه الناظم - رحمه الله - النوع الثاني من المسلسل ، وهو المسلسل **المتعلق بأحوال الرواة أثناء الرواية.**

ويعد قسمًا من النوع الثاني من المسلسل ؛ إذ هناك قسم آخر للنوع الثاني لم يُشِرْ إليه الناظم - رحمه الله - وهو المسلسل المتعلِّق **بصفات الرواة القولية والفعلية.**

والناظم - رحمه الله - حين ذكر المسلسل المتعلق بأحوال الرواة أثناء الرواية ذكر فقط **ما يتعلق بأحوال الرواة الفعلية** ، حيث مثَّل له بمثالين.

---

30 فتح المغيث شرح ألفية الحديث: شمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي، دار الكتب العلمية - لبنان، د.ط، د.ت، ج3 ص59.

31- المصدر نفسه: شمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي، ج3 ص59.

فالأول منهما وهو قوله: "**كذَاكَ قَدْ حَدَّثَنِيهِ قَائما**"، فهذا وصف حال للرواة فعلي ، وهو القيام ، أي تحدَّث كل واحد من الرواة قائمًا.

وأما المثال الثاني الذي ذكره في قوله: "**أَوْ بَعْدَ أَنْ حَدَّثَنِي تَبَسَّمَا**"، وهذا المثال كذلك فيه وصف حال للرواة فعلي ، وهو التبسم ؛ أي تبسَّم كل واحد منهم بعد التحدث.

وعليه ؛ فإن كلًّا من القيام والتبسم حالٌ للرواة فعلي.

بالإضافة إلى هذا هناك حال **للرواة قولي** ، ومثاله: حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له: ((يا معاذ ، إني أحبك ، فقل في دبر كل صلاة: **اللهم أعنِّي على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك**))[32].

فقد تسلسل بقول كل من رواته: "وأنا أحبك فقل: اللهم أعني على ذكرك...".

وقد يجتمع المسلسل بحال الرواة القولي والفعلي ؛ كحديث أنس مرفوعًا: ((**لا يجد العبد حلاوة الإيمان حتى يؤمن بالقدر خيره وشره، حلوه ومره**))، قال: وقبض رسول الله صلى الله عليه وسلم على لحيته وقال: ((**آمنت بالقدر**))، فقد تسلسل لنا بقبض كل واحد من رواته على لحيته مع قول: آمنت ، إلى آخره[33].

---

32 فتح المغيث شرح ألفية الحديث: شمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي، ج3 ص57.

33 المصدر نفسه: شمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي، 7، ج3 ص58.

فقد تسلسل بقبض كل من رواته على لحيته ، وهذا وصف **حال فعلي** ، وبقول كل من رواته: آمنت بالقدر خيره وشره وحلوه ومره ، وهذا وصف **حال قولي** ، فهنا **اجتمعا معًا.**

بالإضافة إلى المسلسل بأحوال الرواة هناك قسم آخر ، وهو **المسلسل بصفات الرواة القولية والفعلية**[34].

والمسلسل بصفات الرواة القولية مثاله: الحديث المسلسل بقراءة سورة الصف[35] ، فقد تسلسل الحديث بقراءة كل من رواته لها.

قال الحافظ برهان الدين أبو إسحاق الأبناسي - رحمه الله -: "وأحوال الرواة القولية ، وصفاتهم القولية متقاربة ، بل متماثلة "[36].

وأما **المسلسل بصفات الرواة الفعلية** فمثاله: الأحاديث المسلسلة بالحفاظ ، فهي تتسلسل برواية الحفاظ له ، وكالحديث المسلسل برواية الفقهاء ، أو الثقات. ونحو ذلك.

---

34 مع العلم أن أحوال الرواة والمسلسل بصفات الرواة هما قسمان ينتميان إلى النوع الثاني من المسلسل.

35 فتح المغيث شرح ألفية الحديث: شمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي، 7، ج3 ص58.

36 الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح: إبراهيم بن موسى بن أيوب، برهان الدين أبو إسحاق الأبناسي، ثم القاهري، الشافعي، تحقيق: صلاح فتحي هلل، مكتبة الرشد، ط1، 1418هـ - 1998م، ج2 ص 458.

ويلحق بهذا المسلسل اتفاق أسماء الرواة ، أو صفاتهم ، أو نسبتهم ؛ كالمسلسل بالمحمدين ، أو الدمشقيين ، أو المصريين ، وغير ذلك.

وعليه فالحديث المسلسل نوعان:

- **النوع الأول:** المسلسل الذي اتفقت رجاله على وصف التحمُّل ، أو ما يتعلق بزمن الرواية أو مكانها.
- **النوع الثاني:** المسلسل المتعلق بأحوال الرواة أثناء الرواية - سواء كان قوليًّا ، أو فعليًّا - ، أو المتعلق بصفات الرواة القولية أو الفعلية.

وبعد كل هذا **فالحديث المسلسل** هو: الذي توارد رجال إسناده واحدًا فواحدًا على حالة واحدة ، أو صفة واحدة ، سواء كانت هذه الصفة للرواة أو الإسناد ، وسواء كان ما وقع منه في الإسناد من صيغ الأداء أو متعلقًا بزمن الرواية أو مكانها ، وسواء كانت أحوال الرواة أو صفاتهم أقوالًا أو أفعالًا كما قال الحافظ برهان الدين أبو إسحاق الأبناسي رحمه الله.

والأحاديث المسلسلة بحَثَها علماء الحديث فوجدوا أن أكثرها لا يخلو من ضعف ، وإن كان فيها بعض ما صحَّ.

قال الإمام ابن الصلاح - رحمه الله -: "وقلما تسلم المسلسلات من ضعف التسلسل"[37].

[37] علوم الحديث ـ مقدمة ابن الصلاح ـ، ص161.

والضعف: "يحصل في وصف التسلسل لا في أصل المتن، كمسلسل المشابكة - الأخذ باليد - فمتنه صحيح، والطريق بالتسلسل فيها مقال، وأصحها مطلقًا المسلسل بسورة الصف"[38].

- قال الناظم - رحمه الله -:

عَزِيزُ مَرْوِي اثْنَيْنِ أَوْ ثَلاثَهْ	12	مَشْهُورُ مَرْوِي فوْقَ مَا ثَلاثَهْ

ذكر الناظم - رحمه الله - في هذا البيت **الحديث العزيز والحديث المشهور**؛ اللذين هما من أقسام **حديث الآحاد**، بالإضافة إلى **الحديث الغريب** الذي سيأتي الكلام عنه في أوانه.

ومن المعلوم أن تقسيم الخبر باعتبار وصوله إلينا[39] ينقسم إلى **آحاد ومتواتر.**

والحديث المتواتر هو: الذي يرويه جمعٌ كثير يؤمَن تواطؤهم على الكذب، عن مثلهم، إلى انتهاء السند، وكان مستندهم الحس.

وإدراكهم للخبر عن طريق الحس لا العقل؛ كقولهم: سمعنا، أو رأينا، أو لمسنا.

---

[38]- فتح المغيث شرح ألفية الحديث: شمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي، ص59.

[39]- أي باعتبار عدد الطرق.

▪ **والتواتر نوعان:**

1. **التواتر اللفظي:** وهو ما رواه بلفظه جمعٌ عن جمع - لا يتوهم تواطؤهم على الكذب - من أوله إلى منتهاه. كحديث: "**مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النارِ**"[40].
2. **التواتر المعنوي:** ما اتفق نقَلَتُه على معناه من غير مطابقة في اللفظ. ومثاله: أحاديث الشفاعة ، وأحاديث الرؤية ، وأحاديث نبع الماء من بين أصابعه وغير ذلك.

أما حديث (خبر) الآحاد: فهو ما رواه الواحد أو الاثنين فأكثر ،مما لم تتوفر فيه شروط المتواتر.

وشروط المتواتر مذكورة في تعريفنا للمتواتر ، ولا بأس من إعادتها هنا:

- أن يكون عدد رواته كثيرين.
- ألا يحتمل عقلًا تواطؤهم على الكذب ، أو حصوله منهم اتفاقًا.
- أن يتصل إسناد روايتهم له من مبتدأ السند إلى منتهاه.
- أن يكون إدراكهم للخبر عن طريق الحس لا العقل.
- أن يفيد العلم اليقيني الضروري.

---

[40] رواه:
- البخاري في صحيحه، كتاب الجنائز، بَاب مَا يُكْرَهُ مِنَ النيَاحَةِ عَلَى الميتِ، ج3ص232، برقم: 1291.
- ومسلم في صحيحه، المقدمة، باب تغليظ الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ج1ص10، برقم: 3.

قال الشيخ أبو محمد المصري عصام بن مرعي في **منظومته خلاصة النظر في مصطلح أهل الأثر**[41] مبينًا لشروط المتواتر - وهي الشروط نفسها المذكورة سابقًا -:

تواتر الحديث ما قد جاء عن	*	جمعٍ كثير ومع اشتراط أنْ
يكون هذا الجمعُ بالتكرارِ	*	في طبقاته وباستمرارِ
وأن تُحيل العادةُ اتفاقَهم	*	على اختلاف واصطناعٍ بينهم
وإن يُقل جاء استنادهم على	*	حسٍّ يكن قولًا صحيحًا قد علَا
وإن يُقل وهل يفيد العِلمَا	*	أقُلْ نعم ضرورةً بل جَزمَا

أما بالنسبة للعدد المطلوب في المتواتر ، فقد اختلفت آراء العلماء في ذلك.

والحق أنه لا يُشترط عدد بعينه ، وإنما يُشترط في الجمع الذين يروون الحديث استحالةُ تواطئهم على الكذب.

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - في نزهة النظر: "فلا معنى لتعيين العدد على الصحيح"[42].

وبعد هذه العجالة التي ذكرنا فيها بعض ما يتعلق بالحديث المتوتر والآحاد ، نعود إلى ما ذكره الناظم رحمه الله في هذا البيت ، وقد أشرنا إلى أنه ذكر فيه **الحديث العزيز، والحديث المشهور.**

41- ص 37.

42- **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: عبدالله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير بالرياض، ط 1، 1422ه، ص 37.

والحديث العزيز كما ذكر الناظم - رحمه الله -: هو الذي رواه اثنان عن اثنين ، أو ثلاثة عن ثلاثة ، وقد نقل الحافظ ابن الصلاح - رحمه الله - عن الإمام ابن منده - رحمه الله - [43] نفس ما ذكره الناظم.

لكن هذا محلُّ استدراك ، ومخالفة ؛ لعدم استقرار العمل به.

لذلك قال الشيخ عبدالستار أبو غدة في استدراكه على الناظم: **"عزيز مروي اثنين يا بحاثة".**

كذلك علق الشيخ يحيى بن علي الحجوري على قول الناظم " **اثْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثَهْ** " ، وهذا في تقديمه لأبي الحارث محمد بن إبراهيم خراج السلفي الجزائري لما شرح هذه المنظومة ، فقال: "الثلاثة ليس من صنف العزيز ، بل من صنف المشهور"[44].

وقال الشيخ أبو محمد المصري عصام بن مرعي في **منظومته خلاصة النظر في مصطلح أهل الأثر**[45]:

كلُّ حديث قد رواه اثنانِ * فقل عزيزٌ طالب البرهانِ

وهو ما اختاره الحافظ ابن حجر - رحمه الله - في **النخبة**[46]. وعليه:

---

[43] **علوم الحديث** - مقدمة ابن الصـــلاح -: أبو عمرو عثمان بن عبدالرحمن الشهرزوري، ص 157.

[44] طبعة مجالس الهدى - الجزائر، ط 1، 1425هـ، 2004م، ص 30.

[45] ص 36.

[46] نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (مطبوع ضمن كتاب سبل السلام): أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني ص 228.

فالعزيز: هو ما انفرد بروايته عن راويه اثنان ، فلا يرويه أقل من اثنين عن اثنين ، ولو رواه بعد ذلك عن الاثنين جماعة فلا يخرجه هذا من كونه عزيزًا. لكن تنضم إليه صفة أخرى ، وهي الشهرة ، فهو عزيز برواية اثنين عن راويه ، ومشهور لرواية جماعة عنهما ، أو عن أحدهما ، فيسمى حينئذٍ **عزيزًا مشهورًا.**

وسمي عزيزًا:

- إما لقلة وجوده.
- أو لكونه قويًّا بمجيئه من طريق أخرى.

أما الحديث المشهور الذي ذكره الناظم - رحمه الله - في عجز البيت ، فقد قال عنه: إنه مروي فوق ما ثلاثة.

و"**مَا**" هنا زائدة ؛ أي: إن **الحديث المشهور** هو: الحديث الذي رواه ما زاد عن الثلاثة.

فبمفهومه أن ما رواه الثلاثة ليس مشهورًا ، وقد صرح بتسميته عزيزًا ، وهذا خلاف المعول عليه الذي ذكره الحافظ ابن حجر - رحمه الله - في **النخبة**[47] أن العزيز ما رواه اثنان فقط ، والمشهور ما رواه ثلاثة فأكثر ، والغريب ما رواه واحد.

ولهذا استدرك عليه الشيخ أبو غدة فقال: "**مشهور مروي عن الثلاثة**".

والشيخ عبدالستار أبو غدة استدرك على الناظم في هذا البيت كاملا ، وهذا تمام استدراكه عليه:

عزيزُ مروي اثنين يا بحَّاثَهْ * مشهور مرويٌّ عن الثلاثَهْ

---

[47] ص 228.

وعليه **فالحديث المشــهور** هو: الحديث الذي رواه ثلاثة رواة فأكثر في كل طبقات السند ، ما لم يبلغ حد التواتر.

وهذا يســمى المشــهور الاصــطلاحي ، وقد يكون صــحيحًا ، أو حســنًا ، أو ضعيفًا.

أما المشــهور غير الاصــطلاحي: فهو الذي يشــتهر عند فئة من الناس ، وقد يكون له أصل ، أو لا.

وهو أنواع:

مشــهور عند أهل الحديث خاصــة ، مشــهور عند المحدثين ، مشــهور عند العلماء ، مشــهور عند الفقهاء ، مشــهور عند علماء الأصــول ، مشــهور عند النحاة ، مشهور عند الأدباء ، مشهور عند العوام...

والفرق بين **المشــهور الاصــطلاحي** وبين **المشــهور غير الاصــطلاحي** أن المشهور الاصطلاحي هو الذي لا يقل عدد رواته عن ثلاثة ولم يصلوا لدرجة التواتر ، بخلاف المشهور على الألسن ؛ فقد يشمل ما له إسناد واحد ، وقد لا يوجد له إسناد أصلًا.

وعليه ؛ فإن ما اشتهر على الألسن يكون أعم مما اشتهر عند المحدثين ؛ أي: المشهور الاصطلاحي.

- قال الناظم - رحمه الله -:

معَنْعَنٌ كَعَن سَعِيدٍ عَنْ كَرَمْ	13	**وَمُبْهَمٌ مَا فِيهِ رَاوٍ لَمْ يُسَمّْ**

ذكر الناظم - رحمه الله - تعالى في هذا البيت **الحديث المعنن والحديث المبهم.**

فأما **الحديث المعنن** فقد حدَّه بمثال ، وهو قوله: **"كَعَن سَعِيدٍ عَنْ كَرَمْ"**.

والحديث المعنن هو: الحديث الذي في إسناده فلان عن فلان.

وقد اختلف العلماء فيه هل هو من قبيل المتصل أم المنقطع ، على قولين مشهورين:

- قيل: إنه مرسل حتى يتبين اتصاله.
- والذي عليه الجمهور أنه متصل بشرط:

* ألا يكون المعنن مدلسًا.

* ويشترط إمكان لقاء من أضيفت العنعنة إليهم بعضهم ببعض.

وإذا فقد أحد هذين الشرطين فلا يكون متصلًا.

وقد ألحق بعض أهل العلم وهم الجمهور **الحديث المؤنن** الذي يقال في سنده: حدثنا فلان أن فلانًا حدثه بكذا ؛ نحو: حدث مالك عن ابن شهاب أن سعيد بن المسيب قال كذا - **بالحديث المعنن**، وجعلوا " **أن** " كـ " **عن** " في الاتصال بالشروط المتقدمة.

هذا بالنسبة لما ذكره الناظم - رحمه الله - في المعنن في صدر البيت.

أما في عجز البيت ، فقد ذكر فيه **الحديث المبهم** بقوله: **"وَمُبْهَمٌ مَا فِيهِ رَاوٍ لَمْ يُسَمّْ"**؛ أي: إن المبهم هو الحديث الذي فيه راوٍ لم يُذكر باسمه ، سواء كان رجلًا ، أو امرأة ، في المتن أو الإسناد.

وقد قال الحافظ السيوطي في ألفيته[48]:

وَأَلفُوا فِي مُبْهَمَاتِ الأَسْمَا * لِكَيْ تُحِيطَ النفْسُ مِنْهَا عِلْمَا

---

[48] ألفية السيوطي في علم الحديث: عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، المكتبة العلمية، د.ط، د.ت، ص 141.

كَرَجُلٍ وَامْرَأَةٍ وَابْنٍ وَعَمٌّ * خَالٍ أَخٍ زَوْجٍ وَأَشْبَاهٍ وَأُمٌّ

ويعرف المبهم بــ :

- جمع طرق الحديث.
- تنصيص النقاد الحفاظ.
- الرجوع إلى الكتب التي صنِّفت في المبهمات ؛ كالغوامض والمبهمات لعبدالغني المقدسي ، والأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة للخطيب البغدادي ، وغيرها من المصنفات.

- قال الناظم - رحمه الله -:

وَكُل مَا قَلَّتْ رِجَالُهُ عَلَا	**14**	**وَضِدُّهُ ذاك الذي قد نَزَلَا**

ذكر الناظم - رحمه الله - في صدر هذا البيت أن كل حديث قلَّ رجاله **عَلَا** ، أي يسمى عندهم **بالحديث ذو الإسناد العالي** ، بمعنى علو الإسناد ، ويسمى أيضًا **علو العدد**، وذلك بأن يقلَّ عدد الرواة في إسناده بالنسبة إلى إسناد آخر.
وإنما كانت قلة العدد علوًّا ؛ لأنه كلما قلَّت الوسائط قلَّ احتمال الخطأ ، فكان أقرب للصحة.
بالإضافة إلى الإسناد العالي أو علو العدد ، هناك علو آخر ، وهو **علو الصفة**، **وهو:** أن يكون الرواة أقوى في الضبط أو العدالة من الرواة في إسناد آخر.
أما في عجز البيت ، فقد ذكر الناظم - رحمه الله - **الإسناد النازل** الذي هو ضد الإسناد العالي أو علو العدد.

والإسناد النازل يسمى أيضًا **نزول العدد** ، وهو: كل حديث كثر عدد رواته إلى الرسول صلى الله عليه وسلم بالنسبة إلى سند آخر يرد به ذلك الحديث.

بالإضافة إلى الإسناد النازل هناك نزول آخر يسمى **بنزول الصفة**، **وهو:** الذي يكون فيه الرواة أضعف في الضبط أو العدالة من الرواة في إسناد آخر.

وبعد بيان **العلو والنزول** بنوعيهما ، فإنه يجب أن يعلم أنه قد يجتمع علو الصفة وعلو العدد في إسناد واحد ، فيكون **عاليًا من حيث الصفة ومن حيث العدد.**

وكذلك بالنسبة للنزول.

وقد يوجد أحدهما - علو الصفة أو علو العدد - فيكون الإسناد عاليًا من حيث الصفة ، نازلًا من حيث العدد ، أو العكس.

وكذلك بالنسبة للنزول.

وفائدة معرفة العلو والنزول الترجيحُ بين الأحاديث ، فيحكم للعالي عند حصول التعارض.

- قال الناظم - رحمه الله -:

ومَا أضَفْتَهُ إلَى الأَصْحَابِ مِنْ	**15**	**قَوْلٍ وفعلٍ فهْو مَوْقُوفٌ زُكِنْ**

ومعنى البيت أن الحديث الذي أضيف إلى الصحابي ، سواء كان قولًا أو فعلًا ، فهو حديث " **مَوْقُوفٌ زُكِنْ**"، ومعنى زكن: أي عُلِم.

يضاف قيد هام إلى ما ذكره الناظم - رحمه الله - وهو: سواء كان هذا القول أو الفعل متصلًا ، أو منقطعًا.

قال الفاسي في **منظومته**[49]:

وما انتهى إلى الصحابي وقدْ * وصل أو قطع موقوفًا يعدّ

وقد يستعمل الموقوف في غير الصحابي مقيدًا ، فيقال: وقفه فلان على مالك ، ولكن في حالة إطلاقه فإنه لا يراد به إلا ما انتهى إلى الصحابي فقط.

وحدُّ الصحابي كما قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - في كتابه **الإصابة في تمييز الصحابة**: "وأصح ما وقفتُ عليه من ذلك أن الصحابي من لقي النبيَّ صلى الله عليه وسلم مؤمنًا به ، ومات على الإسلام ؛ فيدخل فيمن لقيه من طالت مجالسته له أو قصرت ، ومن روى عنه أو لم يرو ، ومن غزا معه أو لم يغز ، ومن رآه رؤية ولو لم يجالسه ، ومن لم يره لعارض كالعمى"[50]. وهو رأي الجمهور. وقول ابن حجر: "**لعارض كالعمى**" كابن أم مكتوم ، فقد كان رضي الله عنه أعمى.

- قال الناظم - رحمه الله -:

وَمُرْسَلٌ مِنْهُ الصحَابِيُّ سَقَطْ	**16**	**وَقُلْ غَرِيبٌ مَا رَوَى رَاوٍ فَقَطْ**

ذكر الناظم - رحمه الله - في هذا البيت **الحديث المرسل والحديث الغريب.**

---

49 شرح الطرفة في نظم ألقاب الحديث: محمد بن عبدالقادر الفاسي، تقديم وتحقيق: سناء اليزيدي، مجلة دار الحديث الحسنية، د.ط، د.ت، ص 387.

50 تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل - بيروت، د.ط، 1412ه، 1992م، ج1ص6.

وقد استُدرك على الناظم في صدر هذا البيت ؛ لكونه حدَّ المرسل بما سقط من مسنده ذِكرُ الصحابي ؛ لأننا لا نعلم في حقيقة الأمر هل الساقط واحد ، أم أكثر ، فضلًا أن نقوم بتعيينه بقولنا: هو صحابي ، ويلزم من ظاهر هذا الحد أن الحديث المرسل يكون حجة لأن الصحابة رضوان الله عليهم كلهم عدول.

قال الشيخ عبدالستار أبو غدة مستدركًا عليه:

ومرسَلٌ من فوق تابعٍ سقَطْ * وقلْ غريبٌ ما روى راوٍ فقطْ

ومنه **فالحديث المرسل:** ما نَسبه التابعي الذي سمع من الصحابي إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول ، أو فعل ، أو صفة ، صغيرًا كان التابعي أو كبيرًا. وعلى هذا جمهور المحدثين من غير أن يفرِّقوا بين التابعي الصغير والكبير.

وقد قيد بعضهم المرسل بما رفعه التابعي الكبير فقط ، لكن المشهور عند المحدثين خلاف هذا ، قال ابن حجر - رحمه الله - في **النكت**: "ولم أر تقييده بالكبير صريحًا عن أحد ، لكن نقله ابن عبدالبر عن قوم"[51].

وحدُّ التابعي: من لقي صحابيًّا ، وكان مؤمنًا بالنبي صلى الله عليه وسلم دون أن يراه ، ومات على الإسلام.

وأما عجز هذا البيت، فقد ذكر الناظم - رحمه الله - **الحديث الغريب** الذي يعد قسمًا من أقسام **خبر الآحاد** بالإضافة إلى **العزيز والمشهور.**

وقد ذكره بقوله: "**وَقُلْ غَرِيبٌ مَا رَوَى رَاوٍ فَقَطْ**"؛ أي: الحديث الذي رواه راوٍ واحد ، ووقع التفرد بروايته فقط في أي موضع من السند ، فإنه يسمى غريبًا.

---

[51] ج2 ص 543.

وقد عرَّفه الحافظ ابن حجر - رحمه الله - في **شرح نخبة الفكر** بقوله: "هو ما تفرَّدَ بروايته شخص واحد ، في أي موضع وقع التفرُّد به من السند"[52].

ومثال **الحديث الغريب** حديث ((إنما الأعمال بالنيات))[53] ، فقد تفرَّد بروايته عن الرسول صلى الله عليه وسلم عمرُ بن الخطاب رضي الله عنه ، ثم عن عمر علقمةُ بن وقاص الليثي ، ثم عن علقمة محمدُ بن إبراهيم التيمي ، ثم عن محمدٍ يحيى بنُ سعيد الأنصاري.

والتفرد الواقع في الحديث الغريب نوعان:

- **الأول منهما:** تفرد الراوي بأصل الحديث ، فلا يُعرَف إلا من جهته ، وهذا يسمى **بالغريب المطلق.**
- **والثاني:** تفرده بطريق من طرق الحديث ، فيكون المتن معروفًا من جهة أخرى ، وهذا يسمى **بالغريب النِّسبي.**

- قال الناظم - رحمه الله -:

وَكُل مَا لَمْ يَتصِلْ بحالِ	**17**	**إسْنَادُهُ مُنْقَطِعُ الأوْصالِ**

ذكر الناظم - رحمه الله - في هذا البيت الحديث المنقطع.

---

52 نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ص 54.

53 رواه البخاري في صحيحه، كتاب بدء الوحي، بَاب: كَيْفَ كَانَ بَدْءُ الوَحْيِ إِلَى رَسُولِ اللهِ صَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ، وَقَوْلُ اللهِ جَل ذِكْرُهُ: {إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ} [النساء: 163]، ج1ص1، برقم: 01. كما رواه غير واحد من أصحاب كتب السنة.

والحديث المنقطع: هو كل حديث كان في أثناء إسناده انقطاع في موضع أو أكثر بشروط:

- عدم التوالي.
- وأن يكون هذا الانقطاع فيما دون طبقة الصحابة ؛ كأن يكون الساقط هو التابعي أو من دونه.

وأما إذا كان الانقطاع فيما علا طبقة التابعي ، فهو **المرسل**.

- وكذلك ألا يكون الانقطاع من أول السند ؛ لأن هذا يسمى **معلَّقًا**.

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - في **هدي الساري** مبينًا تعريف المعلق: "هو ما حُذف من مبتدأ إسناده راوٍ فأكثر ، ولو إلى آخر الإسناد"[54].

ومعنى هذا التعريف أن **الحديث المعلق** هو: ما حُذف من أول إسناده من جهة المصنِّف ، أو المخرجِ ، راوٍ واحدٌ ، وهو شيخ المصنف ، أو المخرج وشيخ شيخه ، أو ثلاثة أو أكثر ، ولو استمر السقط أو الحذف إلى آخر الإسناد ، حيث يقال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم...
أو يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم كذا...

- قال الناظم - رحمه الله -:

والمُعْضَلُ الساقِطُ مِنه اثنانِ	**18**	**وما أتى مُدلَّسًا نَوعانِ**
الأَولُ: الإسْقَاطُ لِلشَّيْخِ وَأَنْ	**19**	**ينقُلَ عَمنْ فَوْقَهُ بِعَنْ وَأَنْ**

---

[54] فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، محب الدين الخطيب، دار المعرفة - بيروت، 1379ه، ج1 ص 17.

أَوْصَافَهُ بِمَا بِهِ لَا يَنعرفْ	20	والثانِ: لَا يُسْقِطُهُ لَكِنْ يَصِفْ

ذكر الناظم - رحمه الله - في هذه الأبيات الحديث **المعضل والحديث المدلس.**

حيث قال عن الحديث المعضل: "**والمُعْضَلُ الساقِط مِنه اثنانِ**"؛ أي: راويان ، وهذا ليس على سبيل الحصر ، بمعنى لا يتقيد في تسمية الحديث بالمعضل أن يسقط منه راويان فقط ، بل قد يكون في اثنين أو أكثر.

وعليه **فالحديث المعضل هو**: ما سقط من رواة إسناده راويان أو ثلاثة ، أو أكثر ، فيما علا شيخ المصنف[55] ، بشرط التوالي ، سواء كان ذلك في أول السند ، أو وسطه ، أو آخره.

وأما **الحديث المدلَّس** الذي ذكره الناظم - رحمه الله - في الأبيات بعد ذكره للحديث المعضل ، فإنه لم يذكر تعريفًا له ، وإنما الذي ذكره هو أن الحديث الذي أتى مدلَّسًا نوعان ، وهما:

- **تدليس الإسناد:** وهو أن يروي الراوي عمن عاصره ولم يَلقَه ، أو عمن لقيه ولم يسمع منه ، على وجه يوهم سماعَه ؛ كأنْ يقول: قال فلان ، أو عن فلان ، أو أن فلانًا فعل كذا وكذا.

وهو ما قصده الناظم - رحمه الله - بقوله: "**وَأَنْ... ينقلَ عَمنْ فَوْقَهُ بِعَنْ وَأَنْ**".

[55] لأنه لو كان الساقط شيخ المصنف وشيخ شيخه، كان الحديث معلقًا.

ويدخل تحت تدليس الإسناد **تدليسُ التسوية**، وهو مذموم؛ لما فيه من الخيانة والتعمية.

وصورته: أن يُسقِط المحدِّث غيرَ شيخه من السند ؛ إما لضعفه ، أو لصغر سنه ، فيصير الحديث ثقة عن ثقة ، وممن وُصف بهذا النوع من التدليس الوليد بن مسلم ، وبقية بن الوليد.

- **والنوع الثاني** الذي ذكره الناظم - رحمه الله - في قوله:

والثانِ لَا يُسْقِطُهُ لَكِنْ يَصِفْ * أَوْصَافَهُ بِمَا بِهِ لَا يَنعرِفْ

هو تدليس الشيوخ وهو: أن يصف شيخه الذي روى الحديث بما لم يشتهر به ، من اسم ، أو لقب ، أو كنية ، أو نسبة ؛ إما إيهامًا بتكثير شيوخه ، وإما تعمية لحال شيخه لضعفه ، أو جهالته.

ويلحق بهذا النوع **تدليسُ البلاد**؛ كما لو قال المصري: حدثني فلان بزقاق حلب ، وأراد موضعًا بالقاهرة ، أو قال البغدادي: حدثنا فلان بما وراء النهر ، وأراد نهر دجلة.

- قال الناظم - رحمه الله -:

وما يخالفْ ثِقَةٌ به المَلَا	**21**	**فالشاذُ والمَقْلُوبُ قِسْمَانِ تَلا**
إبْدَالُ رَاوٍ مَا بِرَاوٍ قِسْمُ	**22**	**وَقَلْبُ إسْنَادٍ لِمَتْنٍ قِسْمُ**

ذكر الناظم - رحمه الله - في البيتين **الحديث الشاذ والحديث المقلوب.**

فالحديث الشاذ: هو الذي يكون فيه مخالفة الراوي الثقة[56] في روايته للحديث ، سواء في المتن أو الإسناد ، مخالفًا به الملأ.

ومعنى "**الملأ**" هنا: الجماعات الثقات فيما رووه ، أو من كان مقبول الحديث ، سواء كان ثقة حافظًا هو أضبط وأحفظ منه ، مع عدم إمكان الجمع بين الحديثين ، وإذا أمكن الجمع فلا يكون شاذًّا ، ويقبل حديث الثقة فيكون صحيحًا غير شاذ.

فمن هنا كان شرط الشاذ: التفرد والمخالفة.

وقد قال الشافعي - رحمه الله - في الحديث الشاذ: "إنما الشاذ من الحديث أن يروي الثقات حديثًا ، فيشذ عنهم واحد فيخالفهم"[57].

أما **الحديث المقلوب** الذي ذكره الناظم - رحمه الله - في هذه الأبيات بعد ذكره للحديث الشاذ فقد عرَّفه بأقسامه ، فذكر قسميه:

- **فأما القسم الأول:**

فقد قال فيه: "**إِبْدَالُ رَاوٍ مَا بِرَاوٍ قِسْمُ**"؛ أي: إبدال راوٍ براوٍ آخر ، ويوحي كلام الناظم - رحمه الله - في هذا القسم أنه يقيِّد الإبدال هنا ، ويخصِّصه بإبدال راوٍ براوٍ آخر ، على سبيل الإفراد في الإبدال ، ولكن قوله لا يفيد

---

56 هذا الراوي الثقة كي يوصف بهذا الوصف لا بد أن يكون عدلًا ضابطًا.

57 الكفاية في علم الرواية: أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر الخطيب البغدادي، تحقيق: أبي عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية ـ المدينة المنورة، د.ط، د.ت، ص 141.

تخصيص الإبدال ، بل هو عام يدخل تحته إبدال راوٍ براوٍ ، أو براويين ، أو العكس ، أو إبدال راويين براويين وهكذا.

- **وأما القسم الثاني:**

فقد قال فيه: "**وَقَلْبُ إسْنَادٍ لمَتْنٍ قِسْمُ**"؛ أي: قلب إسناد لمتن ، ويقصد به تبديل إسناد متن بإسناد متن آخر ، وقد يكون القلب في المتن ؛ كأن يجعل الراوي كلمة من المتن في غير موضعها.

وعلى هذا فالحديث المقلوب: هو الحديث الذي انقلب فيه على راوٍ بعضُ متنه ، أو اسم راوٍ في سنده ، أو سند متن آخر.

- قال الناظم - رحمه الله -:

والفَردُ مَا قَيدْتَهُ بِثِقةِ	23	**أَوْ جَمْعٍ اوْ قَصْرٍ عَلَى روايةِ**

الناظم رحمه الله أشار في هذا البيت إلى:

- **قسم واحد** من أقسام الفرد ، وهو **الفرد المقيد أو النسبي**، ثم عدَّد مجموعة من الصفات المعينة التي تميزه وتخصصه ، وذلك في قوله: "**مَا قَيدْتَهُ بِثِقةِ... أَوْ جَمْعٍ اوْ قَصْرٍ عَلَى روايةِ**".

* **مَا قَيدْتَهُ بِثِقةِ:** أي ما الفرد المقيد إلا ما تفرَّد به هذا الثقة عن غيره من الثقات ؛ كقولهم: لم يروِ حديث كذا ثقة إلا فلان.

* **أَوْ جَمْعٍ:** أي قيدته بجماعة ، أو بلد معين ؛ كقولهم: تفرَّد بهذا الحديث أهلُ مكة ، أو أهل المدينة.

* **اوْ قَصْرٍ عَلَى روايةِ:** أي اقتصرت فيه على رواية راوٍ معين ؛ مثل التقيد بإمام أو حافظ ونحوه ؛ كقولهم: تفرد بهذا الحديث فلانٌ عن فلان ، أو لم يروِ حديثَ كذا عن فلان إلا فلانٌ.

- **وأما القسم الثاني:** من أقسام الفرد والذي لم يشر إليه الناظم - رحمه الله - **وهو الفرد المطلق**، وهو: ما تفرَّد به راوٍ واحدٌ عن جميع الرُّواة.

فلو تفرَّد بالحديث صحابيٌّ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو تابعيٌّ عن الصحابي ، أو تابعُ التابعي عن الصحابي ، ولم يُرْوَ ما تفرَّد به من طريق آخر لا باللفظ ، ولا بالمعنى ، فيكون هذا التفرد مطلقًا ، سواء تعددت الطرق إلى ذلك الراوي المتفرّدِ به أم لا.

والحديث الفرد أعمُّ من **الحديث الغريب** ؛ لأنه يشمل أنواعه ؛ كتفرُّد أهل بلد عن راوٍ من الرواة ، أو تفرُّد أهل بلد عن أهل بلد آخر ، كما ذكر ذلك الحافظُ ابن الصلاح - رحمه الله - في كتابه علوم الحديث[58].

- قال الناظم - رحمه الله -:

وَمَا بعِلةٍ غُمُوضٌ أَوْ خَفَا	**24**	**مُعَلَّلٌ عِنْدَهُمُ قَدْ عُرِفَا**

ومعنى قول الناظم - رحمه الله - في هذا البيت: **"وَمَا بعِلةٍ غُمُوضٌ أَوْ خَفَا"**؛ أي: إن الحديث الذي اطُّلِع فيه على علة ذات غموض وخفاء ، سواء كان ذلك في سنده أو متنه ، مع أن الظاهر السلامة من ذلك كله ، فهذا يسمى **الحديث**

58 ص 157.

المعلَّل، ويسمى كذلك **الحديث المعلول**، وهو عند أهل الفن والصنعة "**قَدْ عُرِفَا**".

والحاصل أن **الحديث المعلول** هو: الحديث الذي اطُّلِع فيه على علة تقدح في صحته ؛ كالإرسال الخفي[59] ، مع أن ظاهره السلامة منه.

ويعرف الحديث المعلول:

- بجمع طرق الحديث ورواياته ، وسبرِها.
- والنظر في اختلاف الرواة ، والاعتبار بمكانهم من الحفظ والضبط والإتقان.

▪ قال الناظم - رحمه الله -:

وذُو اخْتِلافِ سَنَدٍ أَوْ مَتْنِ	25	**مُضْطَرِبٌ عِنْدَ أُهَيْلِ الفَنِّ**

بيَّن الناظم - رحمه الله - في هذا البيت أن الحديث الذي يكون فيه اختلاف الرواة في سنده أو متنه ، هو **حديث مضطرب** ، يعرفه علماء الحديث ؛ لكونهم أهل الفن في هذا المجال.

لكن يجب تقييد اختلاف الرواة في سند الحديث أو متنه بتعذُّر الجمع في ذلك والترجيح ، حتى يسمى مضطربًا.

والاضطراب يوجب ضعف الحديث ؛ لإشعاره بعدم الضبط.

---

[59] وهو: رواية الراوي عمن لقيه ولم يسمع منه شيئًا.

قال السيوطي في **ألفيته**[60]:

مَا اخْتَلَفَتْ وُجُوهُهُ حَيْثُ وَرَدْ * مِنْ وَاحِدٍ أَوْ فَوْقُ: مَتْنًا أَوْ سَنَدْ
وَلا مُرَجحَ: هُوَ المُضْطَرِبُ * وَهْوَ لِتَضْعيفِ الحَدِيثِ مُوجِبُ
إلا إِذَا مَا اخْتَلَفُوا فِي اسْمٍ أَوَ ابْ * لِثِقَةٍ فَهْوَ صَحِيحٌ مُضْطَرِبْ

والاختلاف في السند يكون باختلاف الوصل والإرسال ، فمثلًا يأتي موصوًلا وأخرى مرسلًا، أو مرة يثبُت في سند الحديث راوٍ، وأخرى يحذفه، ونحو ذلك.

والاختلاف الواقع في المتن ســواء كان من راوٍ واحد بأنْ رواه ذلك الواحد مرة على وجه مخالف للآخر[61] ، وقد يكون الاختلاف واقعًا في الســند والمتن معًا.

والحاصل أن الاضطراب قد يقع:

- في السند.
- أو المتن.
- أو فيهما معًا.

60 ألفية السيوطي في علم الحديث: عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، ص 35.

61 لكن كما أشرنا سابقًا لا يسمى الحديث مضطربًا إلا إذا تعذَّر الجمع في ذلك والترجيحُ.

- قال الناظم - رحمه الله -:

والمُدْرَجَاتُ فِي الحديثِ مَا أَتَتْ	26	مِنْ بَعْض أَلْفَاظِ الروَاةِ اتصَلَتْ

أشــار الناظم - رحمه الله - في هذا البيت إلى **الحديث المدرج**. والإدراج لغة: الإدخال ؛ أي: إدخال شيء في شيء آخر.

أما في الاصـــطلاح الحديثي ، فهو كما قال الإمام الذهبي - رحمه الله - في **الموقظة في مصـــطلح الحديث**: "هي ألفاظ تقعُ من بعض الرواة ، متصــلةً بالمَتْن ، لا يَبِينُ للســـامع إلا أنها من صُــلْبِ الحديث ، ويَدل دليلٌ على أنها من لفظِ راوٍ ، بأن يأتيَ الحديثُ من بعضِ الطرق بعبارةٍ تَفْصِلُ هذا من هذا. وهذا طريق ظني ، فإنْ ضَعُفَ توقفْنا ، أو رجحْنا أنها من المتن"[62].

وهذا ما قصده الناظم - رحمه الله - في هذا البيت. وقول الناظم: "**اتصَلَتْ** " بمعنى أن هذه الألفاظ اتصلت بآخر الحديث ، وهو الغالب.
وما ذكره الناظم - رحمه الله - في هذا البيت هو نوع من أنواع المدرجات ، وهو **مدرجات المتن**، ولم يشـــر إلى النوع الثاني الخاص بها ، وهو **مدرجات السند**.والحاصل أن:

- **مدرجات المتن أقسام ثلاثة، وهي:**
  - أن يكون الإدراج في أول المتن ، وهو نادر جدًّا.
  - أن يكون الإدراج في وسط المتن ، وهو قليل جدًّا.

---

[62] ص 22.

- أن يكون الإدراج في آخر المتن ، وهو الأغلب.

- **وأما مدرجات السند، فهي أقسام أربعة:**

- أن يكون عند الراوي متنان كل واحد منهما بإسناد ، فيرويهما بأحدهما.
- أن يسمع راوٍ حديثًا من جماعة مختلفين في إسناده أو متنه ، فيرويه عنهم باتفاق وبإسناد واحد من غير أن يبيّن الخلاف بينهم.
- أن يكون عند راوٍ حديث بإسناد إلا طرفًا منه ، وعنده هذا الطرف بإسناد آخر ، فيرويه راوٍ عنه تامًّا بأحد الإسنادين.
- أن يسوق الراوي الإسنادَ ، فيَعرِض له عارضٌ فيقول كلامًا مِن قِبَلِ نفسه ، فيظن السامع أن ذلك الكلام هو متن ذلك الإسناد ، فيرويه عنه كذلك.

- قال الناظم - رحمه الله -:

ومَا رَوى كُل قَرِينٍ عَنْ أَخِهْ	**27**	**مُدبَّجٌ فَاعْرِفْهُ حَقًّا وانْتَخِهْ**

ذكر الناظم - رحمه الله - في هذا البيت **الحديث المدبج.**

وقوله: "**ومَا رَوى** " فما هنا شرطية ، وليست موصولة ، أفادت معنى "الذي" ، ومقصوده أنه إذا روى كل قرين عن قرينه مع تقاربهما سنًّا واشتراكهما سندًا ، بمعنى هما من طبقة واحدة ، فهذا يسمى **بالحديث المدبج.**

وقوله: "**فَاعْرِفْهُ حَقًّا وانْتَخِهْ**"؛ أي: اعرفه حقَّ المعرفة ، وافتخر بذلك.
والمدبج قد يكون في الصحابة أو التابعين أو غيرهما.

وقد ذكر الحافظ ابن كثير - رحمه الله - في كتابه **اختصار علوم الحديث** أمثلة منها[63]:

- في الصحابة: كروايةِ كلٍّ من عائشة وأبي هريرة عن الآخر.
- في التابعين: كرواية كل من الزهري وعمر بن عبدالعزيز عن الآخر.
- في أتباع التابعين: كرواية كل من مالك والأوزاعي عن الآخر.
- في أتباع الأتباع: كرواية كل من أحمد بن حنبل وعليِّ بن المدينيّ عن الآخر.

وفي حالة ما إذا روى التلميذ عن شيخه ، فلا يسمى هذا مدبجًا ، بل يعد من رواية التلاميذ عن شيوخهم ، وكذلك إذا روى الشيخ عن تلميذه ، فيعد من رواية الأكابر عن الأصاغر.

- قال الناظم - رحمه الله -:

مُتفِقٌ لَفْظًا وَخَطًّا مُتفِقْ	**28**	**وضِدُّهُ فِيمَا ذَكَرْنَا المُفْتَرِقْ**

ذكر الناظم - رحمه الله - في هذا البيت **الحديث المتفق والحديث المفترق.**
والحديث المتفق معناه: أن يأتي في سند الحديث أسماء تتفق لفظًا وخطًّا في نطقها وكتابتها.
وإذا حدث هذا ، فإنه يسمَّى المتفق ، وهو ما عبَّر عنه الناظم - رحمه الله - بقوله: "**مُتفِقٌ لَفْظًا وَخَطًّا مُتفِقْ**".

[63] ينظر ص 195.

وأما **المفترق** فقد عبر عنه بقوله: "**وضِــدُّهُ فِيمَا ذَكَرْنَا المُفْتَرِقْ**"، ومقصــوده بالمفترق أن هذه الأسـماء التي حصـل لها الاتفاق في اللفظ والخط ، هي في حقيقتها لم تتفق في ذات الشخص ، بل هي مفترقة.

وهذا يفيد أن **المتفق والمفترق نوع واحد** ، وبضدها تتبين الأشياء وتُعرَف ، وهذا من قبيل ذِكر الأضداد ، والضد يُظهِر حسنَه الضد.

وعليه **فالمتفق والمفترق:** ما اتفقت أسـماء الرواة ، وأسـماء آبائهم فصـاعدًا ، لفظًا وخطًّا ، لكن مع اختلاف أشخاصهم.

ومثال ذلك: محمد بن يعقوب بن يوسف النيسابوري: اثنان كلاهما في عصر واحد ، وكلاهما يروي عنه الحاكم أبو عبدالله وغيره ، فأحدهما: هو المعروف بأبي العباس الأصم.

والثاني: هو أبو عبدالله بن الأخرم الشيباني ، ويعرف بالحافظ دون الأول[64].

قال السيوطي في **ألفيته**[65]:

وَاعْنَ بِمَا لَفْظًا وَخَطًّا يَتفِقْ	*	**لَكِنْ مُسَميَاتُهُ قَدْ تَفْتَرِقْ**
لا سِيَّمَا إِنْ يُوجَدَا فِي عَصْرِ		**وَاشْتَرَكَا شَيْخًا وَرَاوٍ فَادْرِ**

- قال الناظم - رحمه الله -:

مُؤْتَلِفٌ مُتفِقُ الخَطِّ فَقَطْ	**29**	**وَضِدهُ مُخْتَلِفٌ فَاخْشَ الغَلَطْ**

---

64 التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح: زين الدين عبدالرحيم بن الحسين العراقي، ص 408.

65 ألفية السيوطي في علم الحديث: عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، ص 137.

ذكر الناظم - رحمه الله - في هذا البيت **المؤتلف والمختلف.**

والمؤتلف مشتق من الائتلاف ، وهو الاتفاق ، ومعنى هذا أن **المؤتلف**: ما اتفق في سنده اسم الراوي ونحوه مع غيره في الخط - الكتابة - فقط دون اللفظ ، وهو ما عبَّر عنه بقوله: **"مُؤْتَلِفٌ مُتفِقُ الخَطِّ فَقَطْ".**

وأما قول الناظم - رحمه الله - في عجز البيت: **"وَضِدهُ مُخْتَلِفٌ فَاخْشَ الغَلَطْ"**؛ أي: ضد **المؤتلف** هو **المختلف،** فاعرف ذلك ، واخش الغلط ، والخلط بينهما في النطق والكتابة.

وهذا يوهم أنهما نوعان مختلفان ، لكن الحقيقة أنهما نوع واحد قُرِنا بعضهما مع بعضٍ من باب بيان الأضداد ؛ قصد تقريب الفهم للوصول إلى حقيقة هذا النوع.

ومن أمثلة **المؤتلف والمختلف** نذكر بعض ما ذكره الحافظ ابن كثير - رحمه الله - في كتابه **اختصار علوم الحديث** ، ومنها[66]:

- جَرير ، حَريز.
- حَبان ، حَيان.
- رَباح ، رَياح.
- الهَمَدَاني ، الهَمَذَاني.
- سُريح ، شُريح
- وغيرها كثير.

---

[66] ينظر: ص 220 - 223.

قال السيوطي في ألفيته[67] في المؤتلف والمختلف:

أَهَم أَنْوَاعِ الحَدِيثِ مَا ائْتَلَفْ * خَطًّا، وَلَكِنْ لَفْظُهُ قَدِ اخْتَلَفْ
وَجُلهُ يُعْرَفُ بِالنقْلِ وَلا * يُمْكِنُ فِيهِ ضَابِطٌ قَدْ شَمِلَا

- قال الناظم - رحمه الله -:

وَالمُنْكَرُ الفَرْدُ بِهِ رَاوٍ غَدَا	**30**	**تَعْدِيلُهُ لَا يَحمِلُ التفَرُّدَا**

أشار الناظم - رحمه الله - في هذا البيت إلى **الحديث المنكر**، حيث قال عنه: "**وَالمُنْكَرُ الفَرْدُ بِهِ**" أي **المنكر** هو: ما انفرد بروايته راوٍ موصوف بكونه "**غَدَا... تَعْدِيلُهُ لَا يَحمِلُ التفَرُّدَا**" بمعنى صار تعديله وتوثيق غيره له توثيقًا لا يحمل التفرد ، ولا يبلغ في العدالة والضبط مبلغًا يؤهّله لأن يُقبَلَ تفرُّدُه في رواية الحديث.

وعليه **فالحديث المنكر:** هو الحديث الذي يتفرد بروايته الراوي الضعيفُ ، مخالفًا به من هو أقوى منه. أو ما رواه الضعيف مخالفًا به الثقات ، كما حرره الإمام ابن حجر - رحمه الله - في النكت على كتاب ابن الصلاح[68].

ومعنى هذا أن الحديث الذي يتفرد بروايته الراوي الضعيف مِن قِبَلِ حفظه ، ولا يتابعه عليه من هو أقوى منه أو مثله ، فهو منكَر ؛ لكونه خالف الثقات بروايته له على وجه غير معروف ، خالف به الوجه الذي رواه به من هو أقوى

---

67 ألفية السيوطي في علم الحديث: عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، ص 131.

68 ص 439.

منه ، سواء كانت المخالفة في السند أو المتن ، إلا إذا كان ضعفه محتملًا غير شديد.
قال الشيخ أبو محمد المصري عصام بن مرعي في المنكر في منظومته **خلاصة النظر في مصطلح أهل الأثر**[69]:

المُنكَرُ الذي روى الضعيفُ * منفرِدًا وضدُّه المعروفُ

أي أن ما رواه الضعيف مخالفًا الثقات هو المنكَر ، ومن ثم كان شرط المنكر تفرُّدَ الضعيف والمخالفة.

- فلو تفرَّد راوٍ ضعيف بحديث لم يخالف فيه الثقات ، فلا يكون حديثه منكرًا ، بل **ضعيفًا**.
- ولو روى راوٍ ثقة حديثًا لم يخالف فيه الثقات ، بل تفرَّد بروايته عنهم ولم يتابَع عليه ، فلا يكون حديثه منكرًا ، بل قد يكون هذا من قبيل **زيادة الثقة** بشروط وقرائن منصوص عليها.

وضد الحديث المنكر هو **الحديث المعروف** ، وهو ما أشار إليه الشيخ أبو محمد المصري عصام بن مرعي بقوله: "**وضده المعروف**".
وعليه **فالحديث المعروف هو:** ما رواه الثقة مخالفًا لما رواه الضعيف ، وهو مقابل بهذا المعنى لتعريف المنكر الذي اعتمده الحافظ ابنُ حجر.

- قال الناظم - رحمه الله -:

مَتْرُوكُهُ مَا وَاحِدٌ بِهِ انْفَرَدْ	**31**	**وَأَجْمَعُوا لِضَعْفِهِ فَهْوَ كَرَدّْ**

[69] ص 29.

أشار الناظم - رحمه الله - في هذا البيت إلى **الحديث المتروك** الذي "**مَا وَاحِدٌ بِهِ انْفَرَدْ**" ؛ أي: انفرد برواية الحديث عن غيره ، مع إجماع المحدثين على ضعف روايته ؛ لاتهامه بالكذب ، وهو ما أشار إليه الناظم بقوله: "**وَأَجْمَعُوا لِضَعْفِهِ**".

وهو ما ذكره الإمام بدر الدين بن جماعة في كتابه زوال الترح في منظومة ابن فرح الإشبيلي ، حيث قال: "المتروك ، وحده: ما تفرَّد بروايته واحد ، وأُجمع على ضعفه"[70].

فالحديث الذي تفرد بروايته ضعيف ، وكان سبب ضعفه كونه متهمًا بالكذب في الحديث ، أو ظاهر الفسوق في قوله أو فعله ، أو كان كثير الغلط والخطأ في الرواية ، فحديثُه متروك.

وهو ما أشار إليه الناظم في قوله: "**فَهْوَ كَرَدٌّ**" بمعنى حديثه متروك ، ومردود ، و"**الكاف**" في قوله: "كَرَدٌّ" زائدة.

ويعد المتروك من أنزل مراتب الضعيف ، ويسمى أيضًا **بالحديث المطروح** ، **وهو:** الحديث الذي يرويه متهَمٌ بالكذب في الحديث النبوي ، أو في كلامه ، أو من ظهر فسقُه بالفعل ، أو بالقول ، أو من فحش غلطُه ، وكثُرت غفلتُه.

قال الإمام السيوطي في **ألفيته** في الحديث[71]:

---

[70] زوال الترح في منظومة ابن فرح الإشبيلي: بدر الدين بن جماعة الكناني الشافعي، د.ط، د.ت، ص 2.

[71] ألفية السيوطي في علم الحديث: عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، ص 23.

وَسَمِّ بِالمَتْرُوكِ فَرْدًا تُصِبِ * رَاوٍ لَهُ مُتهَمٌ بِالكَذِبِ
أَوْ عَرَفُوهُ مِنْهُ فِى غَيْرِ الأَثَرْ * أَوْ فِسْقٌ اوْ غَفْلَةٌ اوْ وَهْمٌ كَثُرْ

- قال الناظم - رحمه الله -:

وَالكَذِبُ المُخْتَلَقُ المَصْنُوعُ	**32**	**عَلَى النَّبِي فَذلِكَ الموْضوعُ**

ذكر الناظم - رحمه الله - في هذا البيت **الحديث الموضوع**، وعبَّر عنه بقوله: "**المُخْتَلَقُ المَصْنُوعُ... عَلَى النَّبِي**".

وهو نفس اصطلاح الحافظ ابن الصلاح - رحمه الله - للحديث الموضوع في وصفه له بأنه: "المختلق المصنوع"[72].

وقول الناظم: "**المُخْتَلَقُ المَصْنُوعُ... عَلَى النَّبِي**"؛ لكونه هو الغالب ؛ لتعلُّقِه برواية الحديث.

وإلا فالكذب لا يخلو منه زمان ولا مكان ، وقد كان موجودًا في عهد الصحابة ومن دونهم ، فقد كُذِب على كثير منهم.

ويُعرَف الوضع بأمور ، منها:

- إقرار الواضع له بوضعه.
- مخالفته للمعلوم بالضرورة من الدين ؛ مثل أن يتضمن تحليل محرَّم ، أو يسقط ركنًا من أركان الإسلام ، أو غير ذلك مما هو مقرَّر معلوم.

---

[72] علوم الحديث ـ مقدمة ابن الصلاح ـ ص 58.

وقد ذكر الإمام السيوطي في **ألفيته**[73] أسباب الوضع ودواعيه ، فقال:

وَالوَاضِعُونَ بَعْضُهُمْ لِيُفْسِدَا * **دِينًا وَبَعْضٌ نَصْرَ رَأْيٍ قَصَدَا**
كَذَا تَكَسُّبًا ، وَبعْضٌ قَدْ رَوَى * **لِلأَمَرَاءِ مَا يُوَافِقُ الهَوَى**
وَشَرُّهُمْ صُوفِيَّةٌ قَدْ وَضَعُوا * **مُحْتَسِبِينَ الأَجْرَ فِيمَا يَدَّعُوا**
فَقُبِلَتْ مِنْهُمْ رُكُونًا لَهُمُ * **حَتى أَبَانَهَا الأُلَى هُمُ هُمُ**

- قال الناظم - رحمه الله -:

وَقَدْ أَتَتْ كَالجَوْهَرِ المَكْنُونِ	33	**سَميْتُهَا مَنْظُومَةَ البَيْقُوني**
فَوْقَ الثلاثينَ بأَرْبَعِ أَتَتْ	34	**أَقْسامُهَا تَمَّتْ بِخَيْرٍ خُتِمَتْ**

أشار الناظم - رحمه الله - في ختام منظومته إلى أنها "**أَتَتْ كَالجَوْهَرِ المَكْنُونِ**" المستور لنفاسته ، رغم قلة أبياتها ، وأنه سماها منظومة البيقوني نسبة إليه.
ثم ذكر أن عدد أبياتها " **فَوْقَ الثلاثينَ بأَرْبَعِ أَتَتْ**"، وأنها " **تَمَّتْ بِخَيْرٍ**" وحصل مقصوده منها. ۞

73 ألفية السيوطي في علم الحديث: عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، ص 44.

هذا أهم ما جاء في هذا التعليق الجلي ، وقد تحرَّيت فيه الدقة في النقل والتحرير ، مع شيء من التحليل ، فإن أصبتُ فمن الله وحده ، وإن أخطأتُ فمن نفسي والشيطان ، وعذري في ذلك أن بضاعتي مزجاة ، والعذر عند أهل الفضل مقبول.

والحمد لله أولًا وآخرًا ، ثم الصلاة والسلام على الرحمة المهداة محمد صلى الله عليه وآله وسلم.

كتبه وحرره: أبو عبدالله العياشى بن أعراب رحماني.
وقد تم الفراغ من شرحها والتعليق عليها يوم:
الخميس 07 ربيع الثانى 1430 هـ.
الموافق ل: 02 أفريل 2009 م.
بتيزي نبراهم ، ولاية سطيف
دولة الجزائر.

متن المنظومة البيقونية هو متن في مصطلح الحديث، لعمر بن محمد بن فتوح البيقوني الدمشقي الشافعي المتوفى نحو 1080 هـ، وهي منظومة من بحر الرجز تقع في 34 بيتا.

